فوائدُ تاجِ الدينِ الأسفراييني المُتوفَى (٦٨٤ هـ) في كتابهِ فاتِحَةِ الإعْرابِ بإعْرابِ الفاتِحَةِ جمعاً وتحقيقاً وتعليقاً

دكتور

أبو الحمد عبد العال عبد الله محمد

المدرس بقسم اللغويات

كلية اللغة العربية بجرجا – جامعة الأزهر

فوائدُ تاج الدِّين الأسْفَراييني المُتَوفَى (٦٨٤ هـ) في كتابه (فاتحةِ الإعرابِ بإعرابِ الفاتحةِ) جمعاً، وتحقيقاً، وتعليقاً

أبو الحمد عبد العال عبد اللّه محمد
قسم اللغويات – كلية اللغة العربية بجرجا – جامعة الأزهر – مصر.
البريد الإلكتروني : Abuelhmdmohamed1998.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث :

الهدف من هذه البحث جمع، وتحقيق فوائد تاج الدين الأسفراييني ت ٦٨٤ هـ في كتابه (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة)، والتعليق عليها بما يناسب المقام، والكشف عن مدى أهمية هذه الفوائد في الدراسات النحوية، ومقدار ما تناولته من قضايا نحوية مهمة لا يستغنى عنها دارس اللغة العربية.

ومن النتائج التي توصل إليها البحث: أنَّ عددَ الفوائدِ في كتاب (فاتحة الإعراب) بلغت ستَ عشرةَ فائدةً جميعُها فوائدُ نحويةٌ، وقد كشف البحث عن شخصية، وبيئة الأسفراييني العلمية كما أظهر قيمة، وأهمية كتاب (فاتحة الإعراب)، فهو موسوعة شاملة لمعظم أبواب النحو العربي، وبيَّن البحث قدرة الأسفراييني الفائقة على ربط القواعد النحوية بإعراب كلمات فاتحة الكتاب حيث استطاع أن يشرح معظم أبواب النحو من خلال إعراب فاتحة الكتاب، وكذلك كشف عن مذهب الأسفراييني النحوي – من خلال فوائده –، وأنه كان يتبع المذهب البغدادي مع نزعته للمذهب البصرى كثيراً، وأبان عن تنوع مصادر الأسفراييني التي اعتمد عليها في فوائده، و عن كثرة نقول الأسفراييني – في فوائده – عن كتابي (المفصل) للزمخشري، و(الإنصاف) لأبى البركات الأنبارى دون عزو إليهما . وكشف البحث أيضا عن تبنى الأسفراييني آراءَ الأنبارى في (الإنصاف) للرد على مذهب الكوفيين كما صحَّحَ البحث ما وقع فيه محقق الكتاب، وغيره من أصحاب كتب التراجم من

ضبطهم اسم المؤلف (الإسفراييني) بكسر همزة الألف، وبيَّن أن الصحيح ضبطه بالهمزة المفتوحة على الألف (الأَسْفَراييني) كما في معجم البلدان ، أكمل البحث ما أهمله الأسفراييني – في بعض الفوائد – من فروق بين (إنْ)، و(إذا)، وبين (البدل)، و(عطف البيان) ، و ما أهمله من أوجه أتفاق، أو اختلاف بين (الحال)، و(التمييز) ، وما أهمله من معانٍ (لـ(الواو)، وما أهمله من شروط نيابة المصدر عن الفاعل، كما أظهر البحث أن مجيء (لمَّا) بمعنى (إلَّا) لغةٌ لبنى هُذَيْل، وصوَّب ما نسبه الأسفراييني للسكاكى من مجيء (أيْ) حرف عطف، وبيَّن أنَّ ذلك مذهب كوفي تبعهم فيه السكاكى ، كذلك كشف البحث عن تمكن الأسفرييني من علم النحو حيث ذكر ثمانية أوجه إعرابية جائزة في قوله تعالى: (لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ۖ) [1] لم يذكرها أحد قبله من العلماء، وأقصى ما ذكروه فيها أربعة أوجه .

الكلمات المفتاحية:

فوائد – تاج الدين – الأسفراييني – فاتحة الإعراب – معانى الواو – الجرُّ .

١ – من الآية (٩٢) سورة يوسف .

The benefits of Taj Al-Din Al-Asfraini, the deceased (684 AH), in his book (Fatiha Al-Arrab by Parsing Al-Fatiha) is a collection, an investigation, and a comment .

Abu Al-Hamad Abdel-Al Abdullah Muhammad
Department of Linguistics - Faculty of Arabic Language in .Gerga - Al-Azhar University - Egypt
Email: Abuelhmdmohamed1998.el@azhar.edu.eg

Abstract:

The aim of this research is to collect and realize the benefits of Taj Al-Din Al-Asfaraini T 684 AH in his book (Fatiha Al-Parsing by Parsing Al-Fatiha), and to comment on it according to the position, and to reveal the importance of these benefits in grammatical studies, and the extent of the important grammatical issues that an indispensable student has addressed Arabic.

Among the findings of the research: The number of benefits in the book (Fatihah Al-Arrab) amounted to sixteen, all of which are grammatical benefits. The research revealed the personality and the scientific environment of Al-Asfraayani as it showed the value and importance of the book (Fatiha Al-Arrab), as it is a comprehensive encyclopedia of most sections of grammar. The research showed the superior ability of Al-Asfraini to relate grammatical rules to the parsing of the opening words of the book, as he was able to explain most of the chapters of grammar through parsing the opening of the book. And he revealed the diversity of the Asfraini sources that he relied on for its benefits, and for the large number we say Al-Asfraayni - in its benefits - about My books (Al-Mafsal) by Al-Zamakhshari, and (Al-Insaaf) by Al-Anbari without attribution. The research also revealed the Al-Asfraini's adoption of Al-Anbari's views on "Al-Insaf" to respond to the doctrine of the Kufians as well as the research corrected what the investigator of the book and other authors of the translation books had signed of the name of the author (al-Asfraiyyi) by breaking the hamza of the thousand, and

showed that the correct one set it with the hamza open to the thousand (Al-Asfarayani) as in the dictionary of countries, the research continued what the Asfarayn neglected - regarding some benefits - of the differences between (if) and (if) and between (allowance) and (sympathy of the statement), and what he neglected in terms of agreement or difference Between (adulteration) and (discernment), and what he neglected in terms of (for (waw), and what he neglected of the terms on behalf of the source on behalf of the subject. The research also showed that the coming of (mama) meaning (except) the language of Lubna Hudhail, and it corrected what Al-Asfraini attributed to Sakaky From the advent of (i.e.) a letter of kindness, and he showed that this is the doctrine of Kofi in which the Sakkaki followed them, as well as the search for the ability of al-Asfari to learn grammar, where he mentioned eight permissible Arabic aspects in the No one (Do not be offended today) :Almighty saying mentioned them before him among the scholars The maximum of what they mentioned in it is four aspects .

key words :
Benefits - Taj Al-Din - Al-Asfraayni - the beginning of the parsing - the meanings of the waw - the traction .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذى علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم ، والصلاة والسلام على نبى الأمم سيدنا محمد الأجل الأكرم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

أمَّا بعد

فإنَّ علم النحو يعرف به صحة الكلام، وسقم اللغة، وما يتعلق بالألفاظ من حيث موقعها في الجملة، والغرض منه الاحتراز من الخطأ في التأليف، والقدرة على الفهم والايصال، وأهمية علم النحو متأتية من وجوب الحفاظ على أصول وقواعد اللغة كفرض، إذ لا يحفظ دينٌ ولا ثقافةٌ إلا بحفظ اللغة .

وانطلاقاً من حرص العلماء المسلمين على فهم ما جاء به الوحى بأفضل وجوهه، فقد شكل القرآن الكريم بالنسبة لهم نبعاً ثراً توافروا منه على معارف غزيرة ساعدتهم في تطوير هذا الفهم، ووضع أسس علمية له .

ومن هؤلاء العلماء تاج الدين الأسفريينى ت ٦٨٤ هـ ، فقد عكف – رحمه الله – على دراسة سورةٍ واحدةٍ من كتاب الله ألا وهى (فاتحة الكتاب)، وما يتعلق بها من القواعد النحوية حتى أخرج للإمة الإسلامية كتابه (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة) شاملاً لمعظم أبواب النحو العربي بطريقة سهلة وميسرة، رابطاً فيه مؤلفه بين إعراب كل كلمة من فاتحة الكتاب بالقاعدة النحوية، وذاكراً آراء النحاة فيما يعرض له، وموجهاً لها، ومرجحاً لقويها، ومفنداً لضعيفها مما لا غنى عنه لدارس اللغة العربية .

ولقد لفت نظري، وأثار انتباهي، وأنا أطالع في كتاب (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة) تلك (الفوائد) التي وشى بها المؤلف كتابه، وزين بها دراساته، ووقع في نفسى أن هذه (الفوائد) لم تلفت نظر كثيرين ممن يشتغلون بالدراسات النحوية، لقلة عددها، وتناثرها في تضاعيف الكتاب، ولأنَّ الناظر في عنوان الكتاب قد يظن أنه قاصر على إعراب فاتحة فقط دون

تفصيل، أو لأنَّ الدارس يأخذ منه على قدر ما تدعو إليه حاجته، ويقتضيه بحثه .

فشمرت عن ساعد الجد – مستعيناً بالله متوكلاً عليه – عازماً على جمع هذه الفوائد لتحقيقها، وتوثيقها، والتعليق عليها، واضعاً إياها في ثوبها اللائق بها بين دفتي كتاب يسهل تناوله، ويقترب من أيدى الباحثين جناه .

هذا، وقد اقتضت طبعت البحث أن يأتيَ في :

مقدمةٍ، وأربعةِ مباحثَ، وخاتمةٍ، وفهارسَ فنيةٍ .

أمَّا المقدمة : فذكرت فيها أهميت البحث، وسبب اختياري له، وخطة السير فيه .

وأمَّا المبحث الأول : وعنوانه (تاج الدين الأسفراييني حياته وأثاره)، فتحدثت فيه عن :

اسمه، ونسبه ، وحياته، وسيرته، وثقافته ، شيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته .

وأمَّا المبحث الثاني : وعنوانه كتاب (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة) أهميته ومنهج المؤلف فيه، فذكرت فيه : أهمية الكتاب ، ومنهج المؤلف فيه، والمذهب النحوي للمؤلف في الكتاب ، وطبعات الكتاب .

وأمَّا المبحث الثالث : وعنوانه (الفوائد معناها، ومصدرها، ومنهج المؤلف في عرضها)، فتحدثت فيه عن : معنى الفائدة لغة، واصطلاحاً، ومصادر الفوائد عند الأسفراييني، ومنهج الأسفراييني في عرض الفوائد، وتنبيه يخص عناوين الفوائد .

وأمَّا المبحث الرابع : وعنوانه (فوائد تاج الدين الأسفراييني في كتابه فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة)، فجمعت فيه الفوائد، وعددها ستُ عشرةَ فائدةً ، وحققتها، وضبطتها، وعلَّقتُ على ما يقتضى التعليق عليه منها .

هذا، وقد اعتمدت في جمع هذه الفوائد على النسخة المطبوعة من الكتاب بتحقيق أ.د / محسن بن سالم العميري الهذلي طبعة معهد البحوث العلمية

مركز إحياء التراث – جامعة أم القرى بمكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م .

وإنني إذ أقدم هذا العمل المتواضع بين يدى شيوخي، وأساتذتي، والدارسين، والباحثين ،والقراء أسأل اللهَ – عزَّ وجلَّ – أن ينال الرضا، و القبول، وأن ينفع به، وأن ييسر فهمه، وأن يجعلَ هذه الفوائد منتشرة، وبين العالمين ممتثلة إنَّه ولى ذلك، والقادر عليه .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت ، وإليه أنيب .

وصلَّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم .

د / أبو الحمد عبد العال عبد الله

المبحث الأول

تاج الدين الأسفراييني (حياته وآثاره)

اسمه، ونسبه :

هو تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الأسفراييني[١] النحوي اللغوي [٢] .

حياته، وسيرته، وثقافته :

لم تذكر الكتب التي ترجمت للأسفرييني شيئاً عن حياته، وسيرته، وثقافته، فلم يكن محظوظاً بما يناسب شخصيته العلمية المتميزة، فقد أهمله المترجمون الأوائل ممن عُنُوا بترجمة الرجال، وكذلك المؤرخون، فلم يشر إليه أحد – فيما أعلم – قبل الإمام السيوطي في كتابه بغية الوعاة [٣].

---

١ – الأسفراييني نسبة إلى أسفريين بالفتح ثم السكون، وفتح الفاء، وراء، وألف، وياء مكسورة، وياء أخرى ساكنة، ونون: بليدة حصينة من نواحي نيسابور – بإيران– على منتصف الطريق من جرجان، واسمها القديم مهرجان، سمّاها بذلك بعض الملوك لخضرتها ونضارتها، ومهرجان قرية من أعمالها، وقال أبو القاسم البيهقي: أصلها من أسبرايين، بالباء الموحدة، و(أسبر) بالفارسية هو التّرس و(ايين) هو العادة فكأنهم عرفوا قديما بحمل التراس فسمّيت مدينتهم بذلك، وقيل: بناها إسفنديار فسميت به ، ثم غير لتطاول الأيام، وتشتمل ناحيتها على أربعمائة وإحدى وخمسين قرية . ينظر : معجم البلدان لياقوت الحموي ت (٦٢٦ هـ) ١ / ١٧٧ ، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفى الدين البغدادي ت (٧٣٩ هـ) ١ /٧٣.
والعجب من محقق كتاب (فاتحة الإعراب) حيث ضبط (الأسفراييني) بكسر همزة الألف (الإسفراييني) على غلاف الكتاب وفى ترجمته للمؤلف ١ / ١٩ .

٢ – ينظر ترجمته في : بغية الوعاة ١ / ٢١٩ ، وكشف الظنون ٢ / ١٥٤٣ ، وهدية العارفين ٦ //١٣٤ ، والأعلام ٧ //٣١ ، ومعجم المؤلفين ١١ //١٨٠ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥ //٢٦٩ ، ومقدمة كتاب اللباب في علم الإعراب للدكتور /شوقي المعرى ص٥ ، ومقدمة كتاب فاتحة الإعراب للأستاذ الدكتور /محسن بن سالم العميري ١ //٩–١٦ .

٣ – ينظر : مقدمة كتاب فاتحة الإعراب ١ / ٩ .

وعلى الرغم من حرص الإمام السيوطي، وتتبعه لتراجم اللغويين، والنحاة تجده يقول بعد أن ذكر اسم الأسفريينى وتاريخ وفاته يقول : (لم أقف له على ترجمة) [١] .

والمتتبع لما ذُكِرَ في كتبه، وكتب من ترجم له من العلماء، ومقدمات من حقق كتبه من الأساتذة الأجلاء يمكنه أن يجد ما يميط اللثام عن سيرة، وثقافة هذا العالم الجليل.

فالناظر في كتب الأسفريينى يجد أنه كان لبيئته الخاصة والعامة أثر في سيرته العلمية التأليفية حيث أسهمت في تكوينه، وشكلت شخصيته، وحددت لون دراسته، فنحا هذا المنحى من العمل حيث نشأ في بيئة علمية، فوالده (محمد)، وجده (أحمد) كانا عالمين فاضلين من علماء النحو، وهما أول من تلمذ عليهما الأسفريينى، فقد نقل عنهما نصوصاً كثيرة في مؤلفاته تدل على رسوخهما في هذا العلم، وعى استفادته منهما، فمما نقله عن والده – رحمه الله – قوله : (سألت والدى عن علة اقتضاء (هل) الفعل دون أختها أعنى الهمزة حيث يليهما الاسم والفعل جميعاً نحو : أزيد عندك أم عمرو ؟، وأتضرب زيداً ؟، فقال : القياس أن لا يلى الاستفهام إلا الفعل لاقتضائه إياه، ثم إن (هل) مما لا عراقة له في الاستفهامية، فأُلزم بعده الفعل ليكون أمر استفهاميته معه أبين بخلاف الهمزة، فإنها أرسخ عرقاً في إفادة معنى الاستفهام، ونظير هذه المسألة أنهم لما أجروا (إلا) مُجرى(غير) لم يستعملوه إلا تابعاً بخلاف (غير)، لأن (إلا) لا عراقة له في الوصفية، فأمر وصفيته مع التبعية أظهر) [٢] ، وهناك مواضع كثيرة نقلها المؤلف عن والده[٣]، تدل على مكانة والده بين علماء النحو، ومقدر تأثير ذلك في شخصية المؤلف.

---

١ – بغية الوعاة ١ / ٢١٩ .
٢ –فاتحة الإعراب ١ /٧٧ .
٣ – ينظر على سبيل المثال : فاتحة الإعراب ١ / ٧٨ ، ٨٣ ، ١٤٤ .

ومما نقله عن جده – رحمه الله – قوله في مسألة أسباب منع الاسم من الصرف :

(وذكر جدى أن الأصل في كل الأسباب أن تكون لازمة، لأنها لو لم تكن كذلك كانت معرضة للثبوت والسقوط، وكانت مترجحة بين العدم والوجود، فلا تنتهض موانع للصرف الذى هو الأصل، لأن الحكم الموجود حقيقة لا يرتفع بالمانع المترجح بين الوجود والعدم إذ اليقين لا يترك بالشك، ولهذا لم نعتبر التأنيث بالتاء في الوصف نحو: ضاربة، وقاتلة، والمحقق إذا تأمل، وأمعن النظر وجد كل الأسباب المعدودة لوازم، وكأنى بك، وقد تخالج في ضميرك أن التأنيث إذا كان سبباً لازماً، فكيف يصح قول من قال : إنَّ (حَمْراء، سَكْرَى) غير منصرفين للتأنيث، ولزوم التأنيث) [١]، وهناك مواضع أخرى نقلها المؤلف عن جده[٢] مما يدلل على رسوخ قدم جده في العلم، ومدى تأثير ذلك في شخصية المؤلف .

وللأسف على الرغم من أن أباه، وجده كانا عالمين جليلين إلا أنهما لم يكونا بأحسن منه حظاً عند كتب التراجم، فلم يُعرف عنهما شيئاً [٣] .

وأما عن ثقافته، فيقول الدكتور / شوقي المعرى في مقدمة تحقيقه لكتاب (اللباب في علم الإعراب) للأسفريينى : (ثقافته واسعة توزعت بين الثقافتين الإسلامية، والنحوية أما الثقافة الإسلامية فكانت في دراسته للقرآن الكريم واستقراءه، واعتماده الآيات القرآنية في الاستشهاد . أما الثقافة النحوية، فواسعة أيضاً، والدليل وفرة مصادره النحوية التي نقل عنها كالكتاب، وشرح الرضى لكافية ابن الحاجب، وغيرها بالإضافة إلى ذلك اطلاعه الواسع على التيارات النحوية كالمذهبين البصرى والكوفي) [٤] .

---

١ – فاتحة الإعراب ١ /١٨٧ .
٢ – ينظر على سبيل المثال : فاتحة الإعراب ١ / ١٨٨ ، ٢٠٦ ، ٣٠٥ .
٣ – ينظر: فاتحة الإعراب ١ /١٠.
٤ – مقدمة اللباب في علم الإعراب ص ٥ .

ويقول عنه أيضا الدكتور / بهاء الدين عبد الوهاب في مقدمة تحقيقه لكتاب (لباب الإعراب) : (إن الأسفريينى قد بلغ فيما طرقه من علوم شأواً بعيداً حتى أصبح محط أنظار كثير من ذوى السلطان المهتمين بالعلم والعلماء آنذاك، فقربه صاحب ديوان المماليك شمس الدين محمد الجُويني[١] الذى كان (هولاكو) [٢] قد فوض إليه منصب ديوان البلاد كلها، وأطلق يده ...، ولقى عنده الأسفريينى حظوة بالغة، ومنزلة رفيعة، لذا تراه يخصه بتأليف كتاب يهديه إليه مقابل إحسانه إليه) [٣] .

شيوخه، وتلاميذه :

لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن شيوخه، ومن خلال كتبه التي ألفها يمكن القول بأن والده، وجده هما أهم شيوخه الذين تلمذ عليهما، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك قبل قليل .

أما تلاميذه، فلم أعثر على شيء في كتب التراجم يكشف عنهم اللهم إلا ما ذكره صاحب كشف الظنون من أنَّ محمد بن عثمان الزوزنى شارح اللباب في النحو قد ذكر في شرحه أنه استفاد كثيراً من الأسفريينى [٤]. مما يدل على أنه كان من تلاميذه .

١ – ينظر ترجمته في :السلوك لمعرفة دول الملوك لتقى الدين المقريزي ٢ / ١٥٦ .
٢ – هو: هولاكو بن جنكيز خان قائد مغولي استولى على معظم الدول الإسلامية في عهد العباسيين ، وهزم جيشه في موقعة عين جالوت وكانت وفاته شنة ١٢٨٥ م ينظر ترجمته في : جامع التواريخ لرشيد الدين الهذلي ٢ / ٦٥ .
٣ – مقدمة لباب الإعراب تح د / بهاء الدين ص ٢٧ .
٤ – ينظر : كشف الظنون ٢ //١٥٤٤ .

مؤلفاته [١] :

ترك الأسفراييني مؤلفاتٍ كثيرةً معظمها في علم النحو، وهي على النحو الآتي :

١- المفتاح في شرح المصباح [٢] .
٢- اللباب في علم الإعراب [٣] .
٣- ضوء المصباح [٤] .
٤- حاشية اللباب .
٥- لباب الألباب في علم الإعراب .
٦- ضوء المفتاح [٥] .
٧- فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة [٦].
٨- شرح القصيدة الطنطرائية [٧] .

---

١ – ينظر الكتب التي ترجمت له ، وقد سبقت الإشارة إليها .
٢ – هو شرح كبير لكتاب المصباح للمطرزي ت ٦١٠ هـ ، وقد أحال عليه المؤلف في كتابه (فاتحة الإعراب) في مواضع كثيرة منها : ١ //٣٧ ، ٢٨٧ ، ٣٠٦ .
٣ – يُسمى هذ الكتاب أيضاً باللباب في النحو ، ولباب الإعراب ، وهو مختصر في النحو رتبه المؤلف على مقدمة ، وأربعة أقسام ، وهو أشهر كتبه ، فقد أطلقوا على المؤلف (صاحب اللباب)، وقام بتحقيقه الدكتور / شوقي المعرى سنة ١٩٩٦ م.
٤ – وهو مختصر من كتابه (المفتاح) ، وقام بتحقيقه الدكتور/ حسين بدرى النادي – رحمه الله – للحصول على درجة العالمية (الدكتوراه) من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر بالقاهرة .
٥ – هو شرح للقسم الثالث من كتاب (مفتاح العلوم) للسكاكى. ينظر: هدية العارفين ٦ //١٣٤ .
٦ – سيأتي الحديث عنه في المبحث القادم إن شاء الله .
٧ – هو شرح صغير في أربع ورقات على القصيدة التي نظمها محب الدين أبو نصر أحمد بن عبد الرازق الطنطرائى المراغي ت ٤٨٥ هـ في مدح نظام الملك . ينظر : مقدمة لباب الإعراب تح د / بهاء الدين ص ٤٦ ، ٤٧ ، و مقدمة فاتحة الإعراب ١٥/١ .

٩- رسالة في النحو للرد على صدر الأفاضل فيما ذهب إليه من أن إعراب أصل، وإعراب الاسم فرع عليه [١] .

١٠-رسالة في الجملة الخبرية [٢] .

وفاته :

أجمع المترجمون له على أن سنة وفاته هي (٦٨٤ هـ) [٣] .

١ – ذكرها المؤلف في كتابه (فاتحة الإعراب) ١ //٣٦ .

٢ – هي عبارة عن الجمل التي لها محل من الإعراب ، والتي ليس لها محل من الإعراب . ينظر : مقدمة فاتحة الإعراب ١ //١٥ .

٣ – ينظر الكتب التي ترجمت له ، و قد سبقت الإشارة إليها .

المبحث الثاني

كتاب (فاتحةِ الإعرابِ بإعرابِ الفاتحةِ)

أهميته، ومنهج المؤلف فيه

أهمية الكتاب :

يعتبر كتاب (فاتحة الإعراب) من الكتب المهمة في علم النحو، ولا يظن ظان أنه يختص بإعراب فاتحة الكتاب فقط كما يظهر من عنوانه، وإنما يشمل أكثر أبواب النحو العربي، فالذي يطالع هذا الكتاب يجد أن مؤلفه قد تحدث فيه عن فضيلة علم النحو، وواضعه، وإعراب المضارع، وعلة إعرابه، و نواصب المضارع، وجوازمه، كما تحدث عن الفاعل، والتنازع، وحروف الجر ومعانيها، وإنّ وأخواتها، والإضافة، والممنوع من الصرف، والمفعول له، والمبتدأ والخبر، وكان وأخواتها، وأفعال المقاربة، والنداء، والحال، والتمييز، والمفعول فيه، ، والعطف وحروفه، وأفعال القلوب، والبدل، والاستثناء، ولا النافية للجنس، والحروف المشبهات بليس، وأسماء الأفعال . مفصلاً كل باب من الأبوب المتقدمة تفصيلاً دقيقاً .

ومما يدل على ذلك قول المؤلف في خاتمة كتابه : (هذا الكتاب قد مهدت فيه قواعد الإعراب، وأركانه، وأكدت مراهصه[١]، وبنيانه، ولم يخل – أيضاً – من ضوابط المبنيات، كأسماء الأفعال، والموصولات، وغيرها من غرائب المسائل مؤكدة بالحجج، والدلائل) [٢]، وقوله : (وغرضي من تأليف هذا الكتاب هو علم الإعراب، وحده، وقد جمعت فيه معظمه) [٣] .

---

١ – الرَّهْصُ: أن يُصيبَ حَجَرٌ حافراً أو مَنْسِماً فَيْدَوى باطنه. يُقال: رَهَصه الحجرُ، ودابّة رَهيصٌ، ومَرهوصٌ. والمَرْهصُ: مَوْضِعُ الرَّهْصة، ويُجْمَعُ مَراهِص، وقيل : (المرهصة) الدرجَة والمرتبة (ج) مراهص . ينظر: معجم العين للخليل بن أحمد ٣ / ٤١٢ ، والمعجم الوسيط ١ / ٣٧٧ .

٢ – فاتحة الإعراب ٢ //٥٨٨ .

٣ – المرجع السابق الصفحة نفسها .

هذا بالإضافة إلى إعرابه فاتحة الكتاب إعراباً مفصلاً، شاملاً كلَّ الأوجه الإعرابية الواردة في كل كلمة منهاً مع سهولة التناول، ووضوح العبارة، وجمال الأسلوب، وحسن الانتقال من قاعة لأخرى، مما يجعل الكتاب من الكتب التي لا غنى عنها لدارس اللغة العربية، وخصوصاً المشتغلين بعلم النحو، فهو كتاب نحوٍ من الطراز الأول .

منهج المؤلف في الكتاب :

إنَّ المطالع لكتاب (فاتحة الإعراب) يجد أن المنهج السائد للمؤلف فيه هو بناء القاعدة النحوية على إعراب كل كلمة تتعلق بفاتحة الكتاب مبتدأ بالاستعاذة، ومختتماً بقول القارئ : (آمين) بعد نهاية قراءة فاتحة الكتاب ، فمثلا تجد المؤلف بدأ كتابه بإعراب الاستعاذة فقال : (أعوذ فعل مضارع مرفوع، وهو للمتكلم الواحد، ويقال للغائب يعوذ ... إلخ) [١] ،ثم أخذ يتحدث عن الفعل المضارع، وعلة إعرابه، ونواصبه، وجوازمه شارحاً ذلك بالتفصيل[٢]، ثم يعود إلى كلمة (أعوذ) ليوضح فاعله فيقول: (وإذ قد استقصينا القول في وجوه إعراب المضارع، فلنعد إلى ما كنا فيه، فنقول: (أعوذ) فعل لابد له من فاعل مسند هو إليه، وحد الفاعل ... إلخ) [٣]، فيشرح الفاعل، وأنواعه، وأقسامه، وعامل الرفع فيه [٤]، وهكذا يفعل في الباقي، فيقول بعد حديثه عن الفاعل : (ولنعد إلى ما كنا فيه، فنقول : (بالله) .. الباء من حروف الجر ... إلخ) [٥]، فيتحدث عن حروف الجر، ومعنيها بالتفصيل [٦] .

---

١ – فاتحة الإعراب ١ //٣٣.
٢ – ينظر : المرجع السابق ١ //٣٥–٦٦ .
٣ – فاتحة الإعراب ١ //٦٦ .
٤ – ينظر : المرجع السابق ١ //٦٦–٨٤ .
٥ – ينظر: فاتحة الإعراب ١ /٩١ .
٦ – ينظر : المرجع السابق ١ /٩٣–١٢٨ .

وعندما تطرق لإعراب (الرجيم) تحدث عن الصفة، وأغراضها[١]، وعندما تعرض لإعراب (باسم الله) تحدث عن الإضافة المعنوية، وأحكامها [٢]، وهكذا فعل في جميع كتابه حتى وصل إلى إعراب (آمين)، فتحدث عن الأسماء المبنية، وعلة بنائها (المضمرات، والمركبات، والكنايات، والظروف) ، وأسماء الأفعال، و أسماء الأصوات [٣]، وهكذا ربط القاعدة النحوية بإعراب كل كلمة مما يتعلق بفاتحة الكتاب .

المذهب النحوي للمؤلف في الكتاب :

مذهب الأسفريينى النحوي في هذا الكتاب يحتاج إلى دراسة مطولة – ليس محلها هنا – تحتاج إلى باحثٍ واعٍ يكشف ذلك، ويفصِّله، وإن كان السائد من خلال دراستي لفوائد هذا الكتاب تُظْهِرُ أنَّه يتبعُ المذهب البغدادي، فتراه يعرض آراء المذهبيين البصرى والكوفي، ويختار منها ما قوى دليله ورجح برهانه[٤]، ومع ذلك كان – رحمه الله – يميل إلى مذهب البصريين كثير، فكان كثيراً ينعتهم بقوله : (أصحابنا) [٥]، وكان يتبنى آراء صاحب الإنصاف في الرد على الكوفيين[٦] .

ملحوظة :

كتاب (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة) طبع أربع طبعات :

- الطبعة الأولى عام ١٩٧٨ م : بتحقيق د/ حسين البدرى النادي نشر دار الزيني للطباعة بالقاهرة .

١ – ينظر : المرجع السابق ١ / ١٢٨–١٣١ .
٢ – ينظر : المرجع السابق ١ /١٦١–١٨٠ .
٣ – ينظر: المرجع السابق ٢ //٥٦٢–٥٨١ .
٤ – ينظر : الفائدتان الرابعة عشرة ، والخامسة عشرة .
٥ – ينظر : الفائدتان السابعة ، والرابعة عشرة .
٦ – ينظر : الفائدة الثالثة عشرة .

- الطبعة الثانية عام ١٩٨١م : بتحقيق أد/ عفيف عبد الرحمن الأستاذ المشارك بجامعة اليرموك بالأردن، ونشر ضمن منشورات جامعة اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات ٢) .
- الطبعة الثالثة عام ٢٠٠٧ م : في رسالة ماجستير بتحقيق الباحثة / هند فوزى حسن عيسى إشراف أ.د/ أشرف حسن عبد العزيز، وأ.د / أبو المجد على حسن كلية الدراسات الإسلامية والعربية فرع المنصورة – جامعة الأزهر .
- الطبعة الرابعة عام ٢٠١٠ م : بتحقيق أ.د/ محسن بن سالم العميري الهذلي الأستاذ بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى بمكة نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية .

المبحث الثالث

الفوائد : معناها، ومصدرها، ومنهج المؤلف في عرضها

معنى الفوائد :

الفوائد: جمع فائدة، وهى لغة : من فاد يفيد فيْداً، وتَفَيُّداً، والفَيْدُ : ورق الزعفران، وقيل غيره ، والتفيُّدُ : التبخْتُرُ، والاسم الفائدة وهى ما استفدت من علمٍ أو مالٍ أو ربحٍ في زمن محدودٍ، وجمعها فوائد[١] .

واصطلاحاً : ما أفاد اللهُ العبدَ من خير يستفيده، ويستحدثُه يقال : هما يتفاودان العلم أي: يفيد كلٌ واحدٍ صاحبه [٢].

وقال صاحب الحدائق الندية : (الفائدة عُرْفاً : ما يترتبُ من المصلحة على فِعْلٍ من حيث تَرَتُّبِهِ عليه) [٣] .

مصادر الفوائد عند الأسفريينى :

الناظر في فوائد الأسفريينى يجد ان مصادره فيها لم تكن بالكثرة الكاثرة، وإنما كانت بقدر الحاجة إليها، فمنها مصادر نحوية، ومنها مصادر بلاغية، ومنها مصادر تفسيرية – و لم يكن المؤلف يذكر ذلك صراحة في فوائده اللهم في النذر اليسير [٤] –، فمن المصادر النحوية :

١– الكتاب لسيبويه .
٢– المقتضب للمبرد .
٣– المفصل للزمخشري .
٤– شرح المفصل لابن يعيش .
٥– الإنصاف في مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى .

---

١ – ينظر : القاموس المحيط ١ /٤٤٦ ، ولسان العرب (فيد) ٣٤٩٩/٥ ، والمعجم الوجيز ص ٤٨٣ ، ٤٨٦ .
٢ – ينظر : لسان العرب (فيد) ٥ //٣٤٩٨ .
٣ – الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية للسيد على خان ص ٤٥ .
٤ – ينظر : الفائدتان السابعة ، والرابعة عشرة .

- ومن المصادر البلاغية :

مفتاح العلوم للسكاكى .

- ومن المصادر التفسيرية :

الكشاف للزمخشري .

منهج المؤلف في عرض الفوائد :

نهج الأسفريينى في عرضه لهذه الفوائد منهجاً متفاوتاً، فهو لا يسير على نظام واحد دائماً، وإنما غالباً يورد كل فائدةٍ بطريقة خاصة، وإليك البيان:

١-أحياناً يورد الفائدة مصدرة بذكر قول عالم من العلماء دون أن يعلق على هذا القول[١] .

٢-وأحياناً يذكر الفائدة دون أن يعقبها بشيء [٢].

٣-كثيراً ما يورد الفائدة ناقلاً إياها من كتاب (الإنصاف) للأنباري، أو (المفصل) للزمخشري دون أن ينسبها إلي مصدرها [٣].

٤- وأحياناً يذكر الفائدة، وينسبها لأصحابها [٤].

٦- كثيراً ما يذكر الفائدة متضمنة لرأيين، أو أكثر، ويرجح ما يراه راجحا، ويضعف ما سواه [٥].

٧- كثيراً ما يتبنى أراء صاحب (الإنصاف) في الرد على الكوفيين دون الإشارة إليه [٦].

٨- أحياناً يذكر الفائدة من بَنات أفكاره، وقد يُعْجَبُ بها[٧] .

---

١ – ينظر : الفائدتان الأولى ، والسابعة .

٢ – ينظر : الفائدتان الثانية ، والرابعة .

٣ – ينظر فيما نقله عن الأنبارى : الفائدة السادسة ، والثالثة عشرة ، والخامسة عشرة ، وينظر فيما نقله عن الزمخشري : الفائدة الثامنة ، والعاشرة ، والثانية عشرة .

٤ – ينظر : الفائدتان السابعة ، والرابعة عشرة .

٥ – ينظر : الفائدة التاسعة .

٦ – ينظر : الفائدة السادسة ، والثالثة عشرة ، والخامسة عشرة .

٧ – ينظر : الفائدة الخامسة ، و الحادية عشرة ، والسادسة عشرة .

٩- وأحياناً يذكر الفائدة ليتمم بها كلاماً قد سبق ذكره[١] .

١٠-وأحياناً يضمن الفائدة قضية نحوية، فيذكر الآراء فيها دون ذكر لأصحابها [٢].

١١-وأحياناً يلخص الفائدة من كتاب سيبويه دون عزو إليه[٣] .

١٢- وأحياناً ينهى فائدته بقوله : (فاعرفه) [٤] ، أو (فتفطن لهذه المسألة، فإنها من أغرب المسائل) [٥].

تنبيه: عناوين الفوائد وضع أكثرها محقق الكتاب[٦] ، وما لم أجد له عنواناً قمتُ بوضع عنوانٍ له بما يناسب محتوى الفائدة [٧].

---

١ – ينظر : الفائدة الثالثة .

٢ – ينظر : الفائدتان التاسعة ، والعاشرة .

٣ – ينظر : الفائدة الأولى .

٤ – ينظر : الفائدة السابعة ، والثامنة ، والعاشرة .

٥ – ينظر : الفائدة السادسة عشرة .

٦ – الدليل على أنها من وضعه أنه وضعها بين معقوفين ينظر الفائدة : الثالثة ، والرابعة، والسادسة، والعاشرة ، والحادية عشرة ، والثانية عشرة ، والثالثة عشرة ، والرابعة عشرة ، والخامسة عشرة

٧ – ينظر : الفائدة الأولى ، والثانية ، والخامسة ، والسابعة ، والثامنة ، والتاسعة ، والسادسة عشرة .

المبحث الرابع

فوائد تاج الدين الأسفراييني ت ٦٨٤ هـ في كتابه

(فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة)

جمعاً، وتحقيقاً، وتعليقاً

الفائدة الأولى [١]

العطف على التوهم

قال الأسفراييني : (سأل سيبويه الخليل[٢]عن قوله عز وعلا :(ربِّ لولا أخرتني إلى أجلٍ قريبٍ فأصدقَ وأكنْ من الصالحينَ) [٣]، فقال :هذا كقول عمرو بن معد يكرب:

دَعْني فأذهبَ جانباً ... يَوماً وَأَكْفِكَ جانبا[٤]

وقوله :

بدا لي أنَّى لستُ مدركَ ما مضى .... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[٥]

---

١ – فاتحة الإعراب ١ /٦٢-٦٣ .

٢ – الكتاب ٣ / ١٠٠ (بتصرف) .

٣ – من الآية (١٠) سورة المنافقون .

٤ – البيت من مجزوء الكامل وهو لعمرو بن معد يكرب في ملحق ديوانه ص ١٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ //٥٦ ، والبيت لم أعثر عليه في كتاب لسيبويه ، وذكر د/ العثيمين في حاشية التخمير ٣ / ٢٥٢ نقلا عن ابن المستوفى قوله : (ولم أجد بيت عمرو في ديوان شعره ، وهو عندي مكتوب في محرم سنة سبع وسبعين وثلاثمائة) .
والشاهد فيه قوله : (وأكفك) حيث جزمه وهو معطوف على جواب الأمر المنصوب بـ(أن) المضمرة بعد فاء السببية في قوله: (فأذهبَ)، وذلك على توهم سقوط الفاء وجزم (أذهب) في جواب الأمر .

٥ – البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبى سلمى في ديوانه ص ٢٨٧ ، والكتاب ٣ //١٠٠ ، وتخليص الشواهد ص ٥١٢ ، والخزانة ٨ //٤٩٢ ، والدرر اللوامع ٦ //١٦١ ، ونسب لصرمة الأنصاري في الكتاب ١ //٣٠٦ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٨٧ ، ولزهير أو لصرمة في الإنصاف ١ / ١٩١ .
والشاهد فيه قوله : (ولا سابقٍ) حيث جر هذا الاسم عطفاً على خبر (ليس) وهو قوله : (مدرك) لتوهمه أن الخبر مجرور ، وذلك لكثرة مجيء خبر ليس مجروراً بالباء الزائدة نحو قوله تعالى : (أليسَ اللهُ بكافٍ عبده) من الآية (٣٦) سورة الزمر ، وكقوله سبحانه : (أليس ذلك بقادرٍ على أن يحيَ الموتى) الآية (٤٠) سورة القيامة .

أراد أنهم كما جرَّوا (سابق) على تقدير دخول الباء في مُدرك، لأنَّ خبر ليس من مظان صحة دخول الباء كذلك جزموا الفعل الثاني، أعنى (وأكن) على تقدير أن الأول مجزوم ، ولا فاء فيه، لأ نه كثيراً ما يقع هكذا [١]) [٢] .

---

١ – الكتاب ٣ //١٠٠–١٠١ (بتصرف) .

٢ – هذه المسألة من مسائل العطف على التوهم ، وهذا النوع من العطف اختلاف النحاة في جوازه ، فمنهم من أجازه ، وقاس عليه ، وهذ مذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما ، وذلك لوروده في كلام العرب ، ومن ذلك الشواهد السابقة ، ومنهم من منعه ، ومنع القياس عليه ، وتأوَّل ما ورد من كلام العرب على تقدير محذوف بعد حرف الجر ،أو على الضرورة ، وهذا مذهب يونس بن حبيب ، وتبعه جماعة من النحاة منهم ابن جنى ، وابن الشجري ، وأبو البركات الأنبارى ، وأبو حيان ينظر : الكتاب ٣ / ٥٠ ، ٥١ ، ١٠٠ ، و تحصيل عين الذهب للأعلم ١ / ٤٢٩ ، والمحتسب ١ /١٩٥ ،١٩٦ ، والأمالى لابن الشجري ٢ /٢١٩ ، والإنصاف ١ /١٩٤ ، والارتشاف ٤ //١٧٥٧ .

والراجح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه لأمور :

أ– كثرة الاستعمال ، وسماعه عن العرب .

ب– قُرْبُهُ من ناحية المعنى ، وقد قيل : الإعراب فرع المعنى .

ج– عدم التأويل – فيما لا حاجة ملحة لتأويله – أفضل من التأويل أو القول بالضرورة .

د– وُرُودُ بعض القراءات القرآنية به كقراءة بعضهم قوله تعالى : (ودُّوا لو تدهنُ فيدهنون) الآية (٩) سورة القلم بحذف النون في (فيدهنون) حملا على معنى (ودَّوا ما أنْ تُدْهِنْ) .

هـ– وقوعه في جميع أنواع الإعراب ، وأفاض ابن هشام في التمثيل لذلك في كتابه (مغنى اللبيب) .

ينظر : البحر المحيط ١٠ / ٣٠٩ ، ومغنى اللبيب ص ٦٢٠–٦٢٦ .

الفائدة الثانية [١]

الفرق بين (إنْ) و(إذا) الشرطيتين

قال الأسفراييني : (لا يُقال : إنْ احْمَرَّ البُسْرُ آتك، ولا إنْ طلعت الشمسُ آتك، إلا في اليوم المُغِيمِ [٢]، لأنَّ (إنْ)لا تستعمل إلا في المعاني المحتملة للشك، وإنَّما يستعمل في مثل هذه المواضع إذا) [٣] .

---

١ – فاتحة الإعراب ١ / ٦٤ .

٢ – ذُكِرَتْ هذه العبارة في المقتضب ٢ /٥٦ ، و المفصل للزمخشري ص ٤٤٠ بلفظ :(قَبُحَ إنْ احْمَرَّ البُسْرُ كان كذا وكذا ، وان طلعت الشمسُ ... إلخ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ //١١٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢ //٢٨٢ .

٣ – من أهم الفروق بين(إنْ) و (إذا) الشرطيتين :

أ– أنَّ (إنْ) حرف شرط يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جواب الشرط نحو قوله تعالى : (إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَاناً) من الآية (٢٨) سورة الأنفال أما (إذا) الشرطية فهي اسم ، قال المرادي في الجنى الداني ص ٣٦٧ : (فإن كانت اسما فلها أقسام : الأول : أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط ، ولذلك تُجاب بما تُجاب به أدوات الشرط نحو : إذا جاء زيد فقم إليه ، وكثر مجيء الماضي بعدها مراداً به الاستقبال ، ومع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها إلا في الشعر) .

ب– (إن) لا تستعمل إلا مع المشكوك فيه أو النادر وقوعه فلا يصح أن تقول : إن غربت الشمس أزرك. (لأن غروب الشمس مؤكد)

أما (إذا) فتستعمل مع المعلوم والمشكوك فيه فيصح أن تقول : إذا غربت الشمس أزورك ، وتقول : إذا زرتني أكرمتك.

ج– (إذا) نستعملها حين يكون السبب (الشرط) الداخلة عليه راجح الوقوع ،و(إن) نستعملها حين يكون السبب (الشرط) الداخلة عليه غير مرجوح الوقوع .

مثال : إذا نجحت قدّمت لك هدية. في هذه الحالة (هنا نرجح وقوع النجاح).

مثال : إن شفي المجذوم أمنحك ما تريد. (في هذه الحالة لا يصح أن نقول : إذا شفي المجذوم أمنحك ما تريد .(لأن شفاء المجذوم غير مؤكد).

د– (إذا) تدخل غالباً على لفظ الماضي لدلالة الماضي على رجحان وقوع الحدث أما (إن) فتدخل غالبا على المضارع لاحتمال الشك في وقوعه.

هـ– (إن) نستعملها كذلك إذا كان وقوع السبب (الشرط) وعدم وقوعه متساويان مثل : إن زرتني أكرمْك في هذه الحالة وقوع الزيارة وعدم وقوعها متساويان وليس أحدهما مرجحا على الآخر. =

=و- (إن) يكون ما بعدها مجزوما أو في محل جزم و(إذا) يكون ما بعدها في محل جر مضاف إليه.

ز- البناء في (إذا) عارض لها لأن البناء في الأسماء عارض والبناء في (إن) أصل لأنها حرف .

هذا ، وجاء في معانى النحو للسامرائي ٧٠/٤ قوله : (وربما ورد بعد (إنْ) المتيقن قليلا، وذلك نحو قوله تعالى: { وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا} [من الآية ٢٣ سورة البقرة] وقوله: {أفأين مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم } [من الآية ١٤٤ سورة آل عمران]، وهو ميت لا محالة .

جاء في (شرح ابن يعيش) ٤/٩ : (وتقول من ذلك: (إن مت فاقضوا ديني) وإن كان موته كائنا لا محالة فهو من مواضع (إذا)، إلا أن زمانه لما لم يكن متعينا، جاء استعمال (إن) فيه، قال تعالى: {أفأين مات او قتل أنقلبتم على أعقابكم}) [من الآية ١٤٤ سورة آل عمران] .

وجاء في (الطراز) للمؤيد ٣ / / ١٦٤ في (إنْ) : (لا تقع إلا في المواضع المحتملة المشكوك فيها، قال الله تعالى: {وإن جنحوا للسلم فاجنح لها} [من الآية ٦١ سورة الأنفال]، وقال تعالى: {وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك} [من الآية ٤ سورة فاطر] .

فإن استعملت في مقام القطع، فأما أن يكون على جهة التجاهل، وأنت قاطع بذلك الأمر ولكنك ترى أنك جاهل به، وأما على أن المخاطب ليس قاطعا بالأمر، وإن كنت قاطعًا به، كقولك لمن يكذبك فما تقوله وتخبر به: (إن صدقت فقل لي ماذا تفعل؟) وأما لتنزيل المخاطب منزلة الجاهل، لعدم جريه على موجب العلم، وهذا كما يقول الأب لابن لا يقوم بحقه: (إن كنت أباك فاحفظ لي صنيعي فيك)) .

وجاء في (مختصر المعاني) للتفتازاني ص ٦٠ ، ٦١ : (وقد تستعمل (إن) في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا، كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار، وهو يعلم أنه فيها فيقول: (إن كان فيها أخبرك) يتجاهل خوفا من السيد، أو لعدم جزم المخاطب، بوقوع الشرط فيجري الكلام على سنن اعتقاده، كقولك لمن يكذبك (إن صدقت فماذا تفعل؟) مع علمك بأنك صادق.

أو تنزيله، أي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل، لمخالفته مقتضي العلم، كقولك لمن يؤذي أباه: إن كان اباك فلا تؤذه.

أو التوبيخ .. أو تغليب غير المتصف به، أي بالشرط على المتصف به، كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد، غير قطعي لعمرو، فتقول: إن قمتما كان كذا) .

الفائدة الثالثة [١]

العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

قال الأسفراييني : (وإذ قد عرفت شرح أحكام المبتدأ والخبر، وعرفت أنهما اسمان عريا من العوامل اللفظية، فاعلم أن ثلاثة أنواع من العوامل تدخل عليهما فتسلبهما القرار على الرفع .

- نوع منها ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو ستة أحرف (إنَّ) وأخواته، وقد سبق الإشارة إلى أحكامها[٢] .
- ونوع ينصبهما جميعاً، وهو سبعة أفعال تسمى (أفعال القلوب) على ما سيتلى عليك بياتها[٣] عند قوله تعالى: (اهدنا الصراط المستقيم)[٤].
- ونوع يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو نوعان من الفعل : الأفعال الناقصة، والأفعال المقاربة، ولنذكر – ههنا – بعض أحكامهما، لئلا يخلو كتابنا هذا من ذكرهما) [٥].

١ – فاتحة الإعراب ١ / ٢٥٨–٢٥٩ .
٢ – ينظر: السابق ١ //١٣١ – ١٥٥ .
٣ – ينظر: السابق ٢ //٤٣٨–٤٤٤ .
٤ – الآية (٦) سورة الفاتحة .
٥ – ينظر: فاتحة الإعراب ١ //٢٦٠–٢٧٨ .

الفائدة الرابعة [١]

في الفصل بين الحال والتمييز [٢]

قال الأسفراييني : (اعلم أنَّ الحالَ والتمييزَ يتفقان في أنَّ كل واحدٍ منهما يشترط أن يكونَ نكرة، فلا يجوز (طاب زيدٌ النفسَ) كما لا يجوز (جاءني زيدٌ الراكبَ) .

- وأنَّ كل واحدٍ منهما فيه بيان وكشف، لأنَّك إذا قلتَ : (جاءني زيدٌ) فيسبق إلى قلب المخاطب جميع ما احتمله المجيء من الأحوال، فإذا قلت : راكباً، أو راجلاً كشفتَ الإبهام كما أنك إذا قلتَ : (امتلأ الإناءُ) احتمل جميع ما يشتمل عليه الأواني، فإذا قلت : ماءً بيَّنتَ [٣] .

ويفترقان من وجوه :

- أحدها : أنَّ الحالَ ما يحتمل الأوصاف، فيميز بأحد الأوصاف ، والتمييز ما يحتمل الأجناس، فيميز بأحد الأجناس .
- وثانيها : أنَّ الحالَ لا ينقسم إلى مجيئه عن المفرد والجملة، والتمييز ينقسم إلى ذلك) [٤]

---

[١] – فاتحة الإعراب ١/٣٤٩ –٣٥٠ .

[٢] – المقصود بالفصل هنا : الفرق بينهما .

[٣] – الحال والتمييز يتفقان في خمسة وجوه ذكر المؤلف منها واحداً – وهو رفع الإبهام – ، واليك الباقي :أ– الاسمية . ب– التنكير . ج– النصب . د– الفضلة . ينظر : شرح الأشموني ١ /٤٥١ .

[٤] – ذكر المؤلف وجهين في التفريق بين الحال والتمييز ، وهناك أوجه أخرى لم يذكرها وهى :

الأول : أنَّ الحال تجيء جملة ، وشبه جملة ، والتمييز لا يكون إلا اسماً مفرداً .

الثاني : أن الحال تتعدد ، والتمييز لا يتعدد .

الثالث : أن الحال يجوز أن تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح .

الرابع : أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان ، فتأتى الحال جامدة ، ويأتي التمييز مشتقاً .=

=الخامس : أن الحال قد يتوقف عليها معنى الكلام ، فيلزم ذكرها كما إذا سدت مسد الخبر نحو : ضربي العبد مسيئاً ، أو توقف فهم المعنى على ذكرها مثل : يجب معاقبة المرء مذنباً ، وتكرمه محسناً ، أما التمييز فلا يجب ذكره .

السادس : أن الحال قد تأتى مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز .

ينظر : شرح الأشموني (بحاشية الصبان) ٢ / ٢٠٢ ، والمرشد في الدراسات النحوية ١ // ٤٥١ .

الفائدة الخامسة[١]

أسماء المصطلحات الآتية عند البغداديين

(الحال– التمييز –الفصل – المبتدأ والخبر– الجر – حروف الجر)

قال الأسفراييني : (البغداديون[٢] يُسَمُّونَ (الحال) القطع، و (التمييز) التفسير، و (الفصل) العماد، و(المبتدأ والخبر) المترافعين، و (الجر) الخفض، لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، ويسمون – أيضاً – (حروف الجر) حروف الصفة[٣]، وأشباه ذلك اصطلاحاً ، وهو شيء يُخَصُّونَ به، وربما تبعهم من أصحابنا في عبارتهم من كان يُدَرِّسُ بينهم كأبي العباس المبرد[٤] ، وأبى إسحاق الزجاج[٥] ، وأبى بكر السَّراج[٦] ، وهم مِمَّنْ تَوَطَّنَ تلك البلاد) .

---

١ – فاتحة الإعراب ج٢ ص ٣٦٢ –٣٦٣ .

٢ – البغداديون هم النحاة الذين جمعوا بين المذهبين البصرى والكوفي إثر تلاقى الفريقين في بغداد وكان أسس مذهبهم المفاضلة بين المذهبين البصرى والكوفي ، وإيثار المختار منهما ، ومن هؤلاء النحاة : ابن كيسان ت ٢٩٩ هـ ، والأخفش الأصغر (ابو الحسن على بن سليمان) ت ٣١٥ هـ ، ابن شقير ت٣١٧ هـ ، وابن الخياط ت ٣٢٠ هـ ، ونفطويه ت ٣٢٣ هـ ، والنحاس ت ٣٣٨ هـ . ينظر : نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص ١٠٧ ، ١١١ .

٣ – هذه المصطلحات هي في الأصل كوفية استعملها البغداديون في كتبهم كما استعملوا بعض المصطلحات البصرية مثل : (الظرف ، والتوكيد ، والبدل ، والحال ، والمفعول الذى لم يُسَمَّ فاعله) ينظر: معانى القران للفراء ١ //١٢ ، ٩٧ ، ٣٢٦، ٣٩٩ ، ٢ //٣٤ ، ٣٥٢ ، والتفاحة في النحو لابن النحاس ص٢١ – ٢٤ .

٤ – هو أبو العباس محمد بن يزيد من بنى ثمالة ، ولد بالبصرة ، وأخذ عن الجرمي ، والمازني ، وأبى حاتم السيستاني ، ومن مؤلفاته : المقتضب ، والكامل توفى رحمه الله ببغداد سنة ٢٨٥ هـ . ينظر: نشأة النحو ص ٦٨–٦٩ .

٥ – هو أبو إسحاق إبراهيم بن السرى نشأ ببغداد ، وتلقى العلم عن ثعلب ، والمبرد ، ومن مؤلفاته : ما ينصرف ومالا ينصرف ، وشرح أبيات سيبويه ، ومختصر النحو توفى رحمه الله ببغداد ٣١٠ هـ . ينظر: نشأة النحو ص ١٠٥ .

٦ – هو أبو بكر محمد بن سهل نشأ ببغداد ، وسمع من المبرد ، وكان أحدث تلاميذه ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، وبرز في العربية له من التصانيف النحوية : الأصول في النحو ، والموجز ، وشرح كتاب سيبويه ، وغيرها توفى رحمه الله سنة ٣١٦ هـ . ينظر: نشأة النحو ص ١٠٥ .

الفائدة السادسة [١]

في معانى الواو

قال الأسفراييني : (الواو تستعمل في معان أخر غير العطف :

- منها استعمالها في القسم، وقد مر[٢] .
- ومنها استعمالها في الحال، وقد مر أيضا [٣].
- ومنها استعمالها بمعنى (رُبَّ)، والكوفيون على أنها تعمل بنفسها، وعليه المبرد، لأنها نابت عن (رُبَّ)، فعملت عملها كواو القسم لما نابت عن (الباء) عملت عملها، ويدل على أنها ليست عاطفة أنها لو كانت عاطفة لما جاز الابتداء بها، وهم يبتدئون بها .

والبصريون على أن العمل لـ (رُبَّ) مقدرة، وذلك لأن الواو عاطفة غير مختصة، فلا يجوز أن تعمل، وإذا لم تعمل وجب تقدير (رُبَّ)، ويدل على أنها عاطفة وليست عاملة ظهورها معها نحو:(ورُبَّ رجلٍ).

والجواب عن قول الكوفيين أن يقال : قولكم : إنها نابت عن (رُبَّ) فاسد . لأنهم جروا بإضمار (رُبَّ) بغير نائب نحو قوله :

*** رسمِ دارٍ وقفتُ في طلله [٤]***

---

١ – فاتحة الإعراب ٢ / ٤١٩ –٤٢٣ .
٢ – ينظر: السابق ١ //١١١ .
٣ – ينظر: السابق ١ //٣٤٣ .
٤ – صدر بيت من الخفيف ، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٩ ، وعجزه :
كدت أقضى الحياة من جلله
وهو من شواهد : الخصائص ٢٨٥/١ ، ورصف المباني ص ١٥٦ ، والجنى الداني ص ٤٥٤ ، والإنصاف ١ //٣٧٨ ، وأوضح المسالك ٣ //٧٧ ، والخزانة ١٠ / ٢٠.
والشاهد قوله :(رسم دار) حيث جر رسماً بـ(رب) المقدرة ، ولم ينب عنها شيء .

ويدل على فساد قولهم إضماره بعد (بل) كقوله :

***بل بلدٍ ذي صُعُدةٍ وأصْبابْ[١] ***

ولا قائل بأن (بل) تجر، وتضمر بعد (الفاء) – أيضا- كقوله :

***فمثلِكِ حُبْلى *[٢]**

ويدل على أن الحروف ليست نائبة عنها ظهورها معها .

قولهم [٣] : (يبتدئون به) .

قلنا : يجب أن يكون مسبوقاً بكلامٍ إما ظاهرٍ، أو مقدرٍ[٤] .

- ومنها استعمالها زائدة وهو – أيضا- مذهب الكوفيين، ومذهب الأخفش والمبرد من أصحابنا، والشواهد عليه من القرآن أكثر من أن تحصى، ولنقتصر على بعضها منها قوله تعالى : (حتى إذا جاءوها

---

١ – البيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ٦ ، وهو من شواهد : مغنى اللبيب ص ١٣٨ ، واللسان (صبب) ، وشرح الأشموني ٢ //٣٣٢ ، والخزانة ١٠ / ٣٢ .

اللغة : صُعُد بضمتين : جمع صَعود بفتح الصاد ، وهو المرتفع من الأرض . الأصباب : جمع صَبَب بفتحتين ، وهو ما انحدر من الأرض . ينظر الخزانة : ٣٢/١٠ .

والشاهد قوله : (بل بلدٍ) حيث جر بلداً بـ(رب) المقدرة بعد (بل) ، ولم يقل أحد إنَّ (بل) تعمل الجر ، فتنوب عن (رب) ، وهذا يرجح رأى البصريين .

٢ – جزء بيت من الطويل ، وهو لأمرئ القيس في ديوانه ص ١٢ ، وهو بتمامه :

فمثلك حبلى قد طرقتُ ومرضع ** فألهيتها عن ذي تمائم مُغْيِلِ

والبيت من شواهد الكتاب ٦٣/٢ ، والأزهية ص ٢٤٤ ، والجنى الداني ص ٧٥ ، وأوضح المسالك ٧٣/٣ ، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ .

اللغة : مُغْيِل : الطفل المرضع وأمه حُبلى ، أو الطفل الذى يرضع وأمه تُجامع . ينظر: اللسان (غيل) .

والشاهد قوله : (فمثلِكِ) حيث جر (مثل) بـ(رب) المقدرة بعد الفاء ، ولا قائل بأن الفاء تعمل الجر ، فتنوب عن (رب) ، وهذا أيضاً مما يرجح رأى البصريين .

٣ – يقصد هنا : الكوفيين .

٤ – المسألة برمتها من كتاب الأنصاف للأنباري ٢ //٣٧٦ المسألة الخامسة والخمسون ، وقد نقلها المؤلف دون عزو إلى مصدرها ، وقام بتلخيصها وتغيير بعض الشواهد فيها .

وفتحت أبوابها) [١]، فالواو زائدة، لأن التقدير : (فتحت أبوابها)، لأنه جواب لقوله : (حتى إذا جاءوها فتحت) [٢]، ولا فرق بين الآيتين، ومن ذلك قول امرئ القيس :

*فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحىَ[٣] *

فالواو زائدة في (وانتحى)، لأنه جواب (لمَّا) .

والبصريون على أن الواو في الأصل حرف وضع لمعنى، فلا يجوز أن يحكم بزيادتها ما امكن إجراؤها على أصلها، وقد أمكن فيما استشهدوا به .

أما قوله : (وفتحت أبوابها) [٤]، فالواو فيه عاطفة، وليست بزائدة، وأما جواب (إذا)، فمحذوف، والتقدير فيه : (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا، وقيل : إن الواو فيه واو الحال أي : جاءوها وقد فتحت أبواب الجنة، فلا ينتظرون، فيدخلون عقب

---

١ – من الآية رقم (٧٣) سور الزمر .

٢ – من الآية رقم (٧١) سورة الزمر .

٣ – صدر بيت من الطويل ، وهو لأمرئ القيس في ديوانه ص ١٥ ، وعجزه :
بنا بطنُ حِقْفٍ ذي قِفافٍ عَقَنْقَلِ
والبيت من شواهد : رصف المباني ص ٤٢٥، والأزهية ص ٢٣٤ ، ولسان العرب (جوز)، والخزانة ١١ /٤٣ .
اللغة : أجزنا : قطعنا . الحى : القبيلة . انتحى : اعترض . البطن : المكان المنخفض ، وحوله أماكن مرتفعة . الحِقْفُ: رمل مشرف معوج ، ويروى : (خَبْت)، وهو ما انخفض من الأرض . القِفاف : جمع قُفٍّ ، وهو ما غلظ من الأرض وارتفع ولم يبلغ أن يكون جبلاً . العَقَنْقَل :الرمل المتعقد المتلبد ، وأصله من العقل ، وهو الشد . ينظر: اللسان (جوز) ، والخزانة ١١ / ٥٢ ، ٥٣ .
والشاهد قوله : (وانتحى) حيث وقعت الواو زائدة بين (لَمَّا) وجوابها (انتحى) ، وهذا مذهب الكوفيين والمبرد والأخفش من البصريين ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الواو هنا عاطفة لجملة على جملة وليست زائدة ، وأما جواب (لما) فمحذوف تقديره : (خلونا)، ويمكن أن يكون الجواب قوله: (هَصَرَتْ بفؤادي) الوارد في البيت التالي للشاهد .

٤ – من الآية رقم (٧٣) سور الزمر .

المجيء، ولو جعل مجرداً عن الواو لكان المعنى : إذا جاءوها فتحت بعد مجيئهم أبوابها، فهذا يقتضى أن ينتظروا الفتح، والانتظار لا يليق بأهل الجنة لما فيه من الإيلام ألا تراهم يقولون : (الانتظار موت أحمر) [١]، ولا كذلك في أهل النار، فإنهم ينتظرون الفتح .

وأما قوله : (وانتحى)، فهي – أيضا– ليست بزائدة، وإنما هي عاطفة، وجواب (لما) محذوف كأنه قال : (أجزنا ساحة الحى وانتحى خلونا، ونعمنا، وفزنا، ويحتمل أن يكون الجواب قوله فيما بعد:

***هَصَرْتُ بِفَوْدَىْ رأسِها** [٢] *[٣]

– ومنها استعمالها مع الجملة الواقعة صفة للنكرة نحو قولك : (جاءني رجلٌ ومعه رجلٌ)، وقوله عز قائلا : (سبعة وثامنهم كلبهم) [٤] .

وفائدة هذه الواو توكيد ربط الصفة بالموصوف كما ذكرنا في الحال) [٥].

---

[١] – ينظر: مجمع الأمثال للميداني ١ //١٩٩ . والموت الأحمر أي : الشديد .

[٢] – بعض بيت من الطويل ، وهو لأمرئ القيس في ديوانه ص ١٥ ، وهو بتمامه :
هَصَرْتُ بِفَوْدَىْ رأسِها فتمايلَتْ ** علىَّ هضيمَ الكشْحِ ريّاَ المُخَلْخَلِ
اللغة : الهَصْرُ : جذب الغصن ليؤخذ من ثمره . الفودان : جانبا الرأس وفيه تشبيه للمحبوبة بالشجرة ، وجعل ما ينال منها كالثمر .الهضيم : الضامر . الكشح ما بين منقطع الأضلاع إلى الورك . ريَّا : فَعْلَى من الرّشى بالكسر ، وهو انتهاء شرب العطشان . المُخَلْخَلُ : موضع الخَلْخَال . ينظر : الخزانة ١١ / ٥٣ ، ٥٤ .

[٣] – هذه المسألة فصل القول فيها الأنبارى في الإنصاف ٢/٤٥٧–٤٦٢ المسألة الرابعة والستون ، وقد قام بتلخيصها المؤلف دون إشارة إلى مصدرها .

[٤] – من الآية رقم (٢٢) سورة الكهف .

[٥] – هذه الواو أثبتها الزمخشري في الكشاف ٢ // ٧١٣ حيث قال عند تفسير آية سورة الكهف السابقة : (فإن قلت: فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة، ولم دخلت عليها دون الأوّلين ؟ قلت: هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حال عن المعرفة في نحو قولك: جاءني رجل ومعه آخر. ومررت بزيد وفي يده سيف. ومنه قوله تعالى: وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا: سبعة وثامنهم كلبهم، قالوا عن ثبات علم وطمأنينة نفس ولم يرجموا=

=بالظن كما غيرهم) . قال المرادي معقبا عليه : (وهو مُعترَضٌ من جهة أن دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد من النحويين) ينظر :الجنى الداني ص ١٦٨ ، ، و جعلها ابن هشام واو الحال حيث قال في المغنى ص ٤٧٧ ، ٤٧٨ : (وهذه الواو أثبتها الزمخشري ، ومن قلده ، وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال . نَحْو { وَعَسَى أَن تكْرهُوا شَيْئا وَهُوَ خير لكم} الْآيَة {سَبْعَة وثامنهم كلبهم} {أَو كَالَّذي مر على قَرْيَة وَهِي خاوية على عروشها} {وَمَا أهلكنا من قَرْيَة إِلَّا وَلها كتاب مَعْلُوم}... ، والمسوغ لمجيء الْحَال من النكرَة فِي هَذِه الْآيَة أَمْرَانِ أَحدهمَا خَاص بهَا وَهُوَ تقدم النَّفْي ، وَالثَّانِي عَام فِي بَقِيَّة الْآيَات وَهُوَ امْتنَاع الوصفية إِذْ الْحَال مَتى امْتنع كَونهَا صفة جَازَ مجيئها من النكرَة وَلِهَذَا جَاءَت مِنْهَا عِنْد تقدمها عَلَيْهَا نَحْو فِي الدَّار قَائِما رجل وَعند جمودها نَحْو هَذَا خَاتم حديدا ومررت بِمَاء قعدة رجل ومانع الوصفية فِي هَذِه الْآيَة أَمْرَانِ أَحدهمَا خَاص بهَا وَهُوَ اقتران الْجُمْلَة بإلا إِذْ لَا يجوز التفريغ فِي الصِّفَات لَا تَقول مَا مَرَرْت بِأحد إِلَّا قَائِم نَص على ذَلِك أَبُو عَليّ وَغَيره وَالثَّانِي عَام فِي بَقِيَّة الْآيَات وَهُوَ اقترانها بِالْوَاو) .

هذا ، وقد سمى بعض العلماء كابن خالويه ، والحريري ، والثعلبي الواو الواردة في قوله تعالى : ({سَبْعَة وثامنهم كلبهم} ، وقوله : {حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها} بواو الثمانية وجعلها نوعاً من أنواع الواو ، وأنكر ذلك الفارسي والمحققون ، وخرجوها على أنها الواو العاطفة ، أو واو الحال . ينظر تفصيل المسألة في : الجنى الداني ص ١٦٧-١٦٩ ، ومغنى اللبيب ص ٤٧٤-٤٧٧ .

تنبيه :

ذكر المؤلف خمسة معانٍ فقط للواو غير العطف ، وللواو معانٍ أخر غير العطف لم يذكرها المؤلف منها:

الأول : واو الاستئناف ، والثاني : واو الثمانية ، والثالث : الواو بمعنى أو ، والرابع : الواو علامة الجمع في لغة (أكلوني البراغيث) ، والخامس : واو الإنكار ، والسادس : واو التذكار ، والسابع : واو المفعول معه ، والثامن : الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قُنْبُل – أحد القراء العشرة – قولة تعالى : (وإليه النشور وأمنتم من في السماء) من الآيتين (١٥ ، ١٦) سورة الملك . وينظر تفصيل هذه المعاني في: الجنى الجاني ص١٦٣ -١٦٤ ، ١٦٦-١٧٢ ، ومغنى اللبيب ص ٤٧٠-٤٧٢ ، ٤٧٤-٤٨٢ .

الفائدة السابعة [١]

استعمال (أيْ) حرف عطف

قال الأسفراييني : (ذكر الإمام سراج الدين السكاكى [٢]– رحمه الله – أن (أيْ) – أيضا – من حروف العطف تقول : جاءني رجلٌ أيْ زيدٌ ، ورأيت رجلاً أيْ زيداً ، ومررت برجلِ أيْ زيدٍ ، وقال بعضهم [٣]: الاسم الواقع بعد (أيْ) عطف بيان إلا أنه بتوسط الحرف[٤]، فاعرفه) [٥]

---

١ – فاتحة الإعراب ٢ / ٤٢٣ .

٢ – هو يوسف بن أبى بكر أبو يعقوب السكاكى صاحب مفتاح العلوم المتوفى سنة ٦٣٦ هـ . تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢ //٣٦٤ .

٣ – يقصد بهم : البصريين ، ومذهبهم أنها حرف تفسير ، وما بعدها عطف بيان أو بدل لا عطف نسق ، وصححه المرادي في الجنى الداني ص ٢٣٤ ، ووافقه ابن هشام في المغنى ص ١٠٦ حيث قال : (لأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً ، ولا عاطفاً ملازما لعطف الشيء على مرادفه ، وتقع تفسيرا للجمل أيضاً) .

٤ – ينظر : مفتاح العلوم١ / ١١٨ ، وعبارته : (فأي للتفسير في العطف عندي كنحو جاءني أخوك أي زيد ، ورأيت أخاك أي زيد ، ومررت بأخيك أي زيد) ، وقال في موضع آخر ١/ ١٩١ : (أو كان المراد التفسير كقولك جاءني أخوك: أي زيد على قولي) .

٥ – ذكر المرادي في الجنى الداني ص ٢٣٤ أن مجيء (أيْ) للعطف مذهب الكوفيين وتبعهم السكاكى حيث قال : (وزاد بعضهم ل أي قسماً ثالثاً، وهو أن تكون حرف عطف. وذلك إذا وقع بين مشتركين في الإعراب، نحو: هذا الغضفر، أي: الأسد. وكونها حرف عطف هو مذهب الكوفيين. وتبعهم ابن السكاكى الخوارزمي، من أهل الشرق، وأبو جعفر بن صابر، من أهل المغرب) ، و ونسبه ابن مالك لصاحب المستوفى (الفرخان) ، وتبعه ابن هشام قال ابن مالك : (جعل صاحب المستوفى "أي" التفسيرية حرف عطف في نحو: مررت بغضنفر أي أسد، ونهيتك عن الونى أي الفتور. والصحيح أنها حرف تفسير، وما يليها من تابع عطف بيان موافق ما قبلها في التعريف والتنكير. وجعلها حرف عطف يستلزم مخالفة النظائر من وجهين: أحدهما: أن حق حرف العطف المعطوف به في غير توكيد أن يكون ما بعده مباينا لما قبله، نحو: مررت بزيد وعمرو، وما بعد أي بخلاف ذلك.

الثاني: أن حق حرف العطف المعطوف به غير صفة ألا يطرد حذفه، وأي بخلاف ذلك، فإن لك أن تقول في: مررت بغضنفر أي أسد: مررت بغضنفر أسد، ويستغنى عن "أي" مطردا، ولا يجوز ذلك في شيء من المعطوفات، فالقول بأن أي حرف عطف مردود، وباب ما أخذ به مسدود) . ينظر : شرح التسهيل ٣ //٣٤٧ ، والمغنى ص ١٠٦ ، والهمع ٣ //١٨٦ .

الفائدة الثامنة [١]

الفرق بين الفعل المتعدي وغير المتعدي

قال الأسفراييني : (اعلم انَّ الفارق بين المتعدي وغير المتعدي هو (المفعول به) دون سائر المفاعيل، والملحقات بهنَّ، لأنها كما تنصبها بنحو : (ضرب، وكسا، وأعْلَمَ) تنصبها بنحو : (ذهب، وقرب) [٢]، فاعرفه[٣] .

---

١ – فاتحة الإعراب ٢ / ٤٤٣ .

٢ – هذه الفائدة نقلها المؤلف– دون عزو – من المفصل للزمخشري ص ٣٤٢ (بتصرف) ولفظ الزمخشري فيها : (والمتعدي وغير المتعدي سيَّان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة ، وما ينصب بالفعل من الملحقات بهن، كما تنصب ذلك بنحو ضرب وكسا وأعلم تنصبه بنحو ذهب وقرب) .

٣ – قال ابن الحاجب : (الفعل المتعدّي هو : ما يتوقّف فهمه على متعلّق، كـ (ضرب). وغير المتعدّي: بخلافه، كـ (قعد).

والمتعدّي يكون إلى واحد كـ (ضرب)، وإلى اثنين كـ (أعطى) و (علم)، وإلى ثلاثة كـ (أعلم) و(أرى) و(أنبأ) و(نبّأ) و(خبّر) و(أخبر) و(حدّث)، وهذه مفعولها الأوّل كمفعول (أعطيت)، والثّاني والثّالث كمفعولي (علمت)) ينظر: الكافية في علم النحو ص ٤٧ .

وشرح ابن يعيش هذه الفائدة بكلام نفيس في شرح المفصل ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥ حيث قال : (يريد أن الفعل الذي لا يتعدّى الفاعلَ والذي يتعدّاه جميعًا يشتركان في التعدّي إلى المفاعيل الأربعة، وهي: المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والحال، نحوَ قولك في اللازم: "قام زيد قيامًا يومَ الجمعة عندك ضاحكًا"، وتقول في المتعدي: "أكرم زيد عمرًا اليومَ خلفَك مستبشرًا".

وإنما اشتركا في التعدي إلى هذه الأربعة، لأنّ المتعدي إذا انتهى في التعدي، واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل، صار بمنزلةِ ما لا يتعدى، وكل ما لا يتعدّى يعمل في هذه الأشياء لدلالته عليها، واقتضائه إياها.

وما يدل عليه صيغةُ الفعل أقوى مما لا يدل عليه الصيغة، فَتَعدّيه إلى المصدر أقوى من ظرف الزمان؛ لأنّ الفاعل قد فعله، وأحدثه، ولم يفعل الزمانَ، إنما فعل فيه.

والزمان أقوى من المكان، لأنّ دلالة الفعل على الزمان دلالةٌ لفظية، ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ، فدلالتُه عليه تضمين، ودلالته على المكان ليست من اللفظ، وإنما هي من خارج، فهي التزام، ودلالةُ التضمين أقوى، فأنت إذا قلت: "ذهب"، فهذا اللفظ بُني ليدل على

حصول الذهاب في زمن ماض، وإذا: قلت: "يذهب"، فهو موضوع للذهاب في زمن غير ماض، وليس كذلك المكان، فإن لفظ الفعل لا يدل عليه، ولا يُحَصل لك مكانًا دون مكان. ولذلك يعمل الفعل في كل شيء من الزمان عَمَلَه، ولا يعمل في كل شيء من المكان هذا العمل ثم المكان أقوى من الحال، لأنهما وإن كانت دلالةُ الفعل عليهما من خارج، إلّا أن الحال محمول على المكان، وفي تأويله، ألا ترى أنك إذا قلت: "جاء زيد ضاحكًا"، فمعناه: في هذه الحال؟ ولتقاربهما في المعنى، جاز عطف أحدهما على الآخر في قوله تعالى: {وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ} (الآيتان ١٣٧ ، ١٣٨ سورة الصافات) ، فعطف "وبالليل" على الحال؛ لأنّ المعنى: في الصباح، وفي الليل.

وقوله: "وما ينصَب بالفعل من الملحَقات بهن"، يريد الملحق بهذه الأشياء الأربعة من نحو المفعول معه، والمفعول له. وإنما قلنا: إن المفعول له والمفعول معه محمولان على هذه الأشياء الأربعة، وليسا منها، وإن كان أكثرُ النحويين لا يفصلهما عن هذه الأربعة؛ لأنّ الفعل قد يخلو من المفعول له، والمفعولِ معه، بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال. ألا ترى أن إنسانًا قد يتكلّم بكلام مُفيد، وربما فعل أفعالًا منتظمة، وهو نائمٌ أوساهٍ، فلم يكن له فيه غرضٌ، فلم يكن في فعله دلالة على مفعول له، وكذلك قد يفعل فعلًا لم يُشارِكه فيه غيرُه، فلم يكن فيه مفعول معه.

والمفعولُ له أقوى من المفعول معه؛ لأنّ الفعل أدل عليه، إذ الغالبُ من العاقل أن لا يفعل فعلاً إلّا لغرض، ما لم يكن ساهيًا أو ناسيًا، وليس كذلك المفعول معه؛ لأنه ليس من الغالب أن يكون للفاعل مشاركٌ في الفعل. ولِما ذكرنا من قوّة المفعول له تعدى إلى المفعول له تارة بحرف الجرّ، وتارة بغير حرف جرّ، ولم يتعد إلى المفعول معه إلّا بواسطة حرف لا غير، فاعرفه) .

الفائدة التاسعة[١]

بناء الفعل للمفعول به

قال الأسفراييني : (اعلم أنَّ الفعل المتعدي يُبنى للمفعول به ويُنْسَى الفاعل، ويُسند الفعل إلى المفعول، وذلك نحو قولك : ضُرب زيدٌ، وكذلك المتعدي للمفعولين المتغايرين يُبنى لأحدهما، ويترك الآخر منصوباً نحو : أُعطى زيدُ درهما، وكُسى عمروٌ جبنةً ، وإن شئت قلت : أُعطى زيداً درهمٌ، وكُسى جبةٌ عمراً، لأن الإسناد إلى ما هو فاعل في المعنى أحسن أعنى : زيداً، لأنه عاطٍ، وعمراً، لأنه مكتسٍ [٢] .

وأما أفعال القلوب فلا تبنى إلا للأول، وذلك نحو : عُلم زيدٌ منطلقاً، ولا يقال : عُلم منطلق زيداً، لأن الثاني من المفعولين – ههنا –ينزل منزلة الحال، والحال لا يبنى لها فعل، لأنها تبعٌ، أو نقول : لأن الثاني من المفعولين – ههنا

– خبرٌ في الحقيقة، والخبر لا يصير مخبراً عنه [٣] .

---

١ – فاتحة الإعراب ٢ / ٤٤٣– ٤٤٥ .

٢ – قيد ابن مالك جواز نيابة المفعول الثاني بأمن اللبس فقال : (لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين من باب (أعطى) إذا أمن اللبس نحو : (أعطيت زيدا درهما) ، ولا في منعها إذا خيف اللبس تحو : (اعطيت زيدا عمرا) ، فيجوز في الأول أن يقال : (أعطى درهم زيدا) ، لأن اللبس فيه مأمون ، ولا يجوز في المثال الثاني أن يقال : (أعطى عمرو زيدا) ، لأن عمرا مأخوذ ، فيتوهم كونه آخذا) ينظر: شرح التسهيل ٢ //١٢٩ .

٣ – هذا رأى أكثر النحويين ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٢٣٦ ، وذهب ابن مالك إلى جواز نيابة الثاني إن أمن اللبس ، ولم يكن ثاني المفعولين جملة ، ولا ظرفا ، ولا جارا ومجرورا حيث قال : (ومنع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن وعلم ، والصحيح جواز ذلك إن أمن اللبس ، ولم يكن جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا، وذلك مثل قولنا: في ظننت الشمس بازغة: ظُنَّتْ بازغةٌ الشمسَ، وفي علمت قمر الليلة بدرا: عُلم بدرٌ قمرَ الليلة، وفي اتخذ الناس مقام إبراهيم موضع صلاة: اتُّخذ موضعُ صلاة مقامَ إبراهيم، فيجوز هذا وأمثاله، كما يجوز أُعطي درهمٌ زيدا وأُدخِلَ القبرُ الميتَ وكُسيت الجبة عمرا، لأن المعنى مفهوم =

وأما نحو : (أعلمت)، فلا يُبنى إلا للأولين دون الثالث، لأن الثالث – ههنا – بمنزلة الثاني في باب (علمت) [١] .

وأما الفعل اللازم، فيُبنَى للمصدر والظرفين نجو : سِير سَيْرٌ شديدٌ، وسير يوم الجمعة، وسير فرسخان، وكذا المتعدي يبنى لها نحو : ضُرب ضَرْبٌ شديدٌ، وضُرب يوم الجمعة، أو أمام بكرٍ، أو في الدارِ [٢].

=واللبس مأمون. وإذا كان أمن اللبس مسوّغا لجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا في كلام واحد نحو خرق الثوبُ المسمارَ – وبلغتْ سوءاتِهم هجرُ – فجواز هذه المسائل وأشباهها أحق وأولى.

فلو خيف اللبس لم ينب إلا الأول نحو علم صديقُك عدوَّ زيد، فإن معناه عُلم المعروف بصداقتك أنه عدو زيد، فصداقة المخاطب مستغنية عن الإخبار بها وعداوة زيد مفتقرة إلى الإخبار بها فلو عكست لانعكس المعنى. وأكثر مسائل هذا الباب هكذا، ولذا منع الأكثرون نيابة الثاني مطلقا) ينظر: شرح التسهيل ٢ //١٢٩ .

١ – قال ابن هشام في أوضح المسالك ٢ //١٣٥ ، ١٣٦ : (ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً نقله الخضراوي وابن الناظم ، والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يُلبس نحو : أعلمت زيداً كبشَك سميناً) .

٢ – هناك شروط ذكرها النحاة لنيابة المصدر، والظرف عن الفاعل أشار المؤلف إلى واحدٍ منها في آخر كلامه، وهو أن يكون المصدر مختصا ، وإليك جميع هذه الشروط:

أولا: شروط نيابة المصدر :

أ- أن يكون متصرفاً باتفاق النحاة ، والمصدر المتصرف هو الذى يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة مثل : ضَرْب ، وقَتْل.

ب- أن يكون مختصاً عند الجمهور ، وخالف فيه جماعة منهم الكسائي ، وثعلب ، والمصدر المختص هو ما كان موصوفا نحو: ضرْب شديد أ أو مضافاً نحو : سكون المتدبرين ، أو دالاً على عدد كضربتين وضربات .

ثانياً : شروط نيابة الظرف :

أ-أن يكون متصرفاً، وهو ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بـ (من) إلى التأثر بالعوامل المختلفة نحو : وقت ، وساعة .

ب-أن يكون مختصاً وهو ما كان مضافاً نحو: يوم الخميس ، أو موصوفاً نحو : يوم شديد الحر، أو مقروناً بأل العهدية نحو: اليوم أو كان علماً على زمن معين كـ (رمضان).

ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٢٣٤ ، وأوضح المسالك ١٢٦/٢ ، ١٣٢ ، وعدة السالك للشيخ /محمد محى الدين ٢ //١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٣٣ .

وإذا اجتمع لفعلٍ متعدٍ مفعولٌ به متعدىً إليه بغير حرفٍ، وآخر متعدىً إليه بحرفٍ، ومصدرٌ، وظرفان، فالمفعول به المتعدي إليه بغير الحرف مقدم في الإسناد على سواه، فلا يسند الفعل إلا إليه، وذلك قولك : ضُرب زيدٌ بالسوط ضرباً شديداً يومَ الجمعة أمامَ بكرٍ [١]، وإن لم يكن ثَمَّ مفعول متعدى إليه بغير الحرف فالباقي مستوية الأقدام لا تفاضل بينها تُسنِد الفعل إلى أيها شئت[٢] .

واعلم أن المصدر الوارد لتأكيد الفعل لا يبنى له الفعل البتة، وإنما بنى للوارد لتبيين النوع، فلو قلت (ضُرِبَ ضَرْبٌ لم يجز اللهمَّ إلا أن تَعنِى : ضُرب أيُّ ضربٍ) [٣] .

---

١ – هذا مذهب البصريين إلا الأخفش ، وأجاز الكوفيون نيابة غير المفعول مع وجوده مطلقاً، محتجين بقراءة أبى جعفر (ليُجزي قوماً بما كانوا يكسبون) من الآية ١٤ سورة الجاثية حيث ناب الجار والمجرور (بما) عن الفاعل مع وجود المفعول به (قوماً) ، وأجاز الأخفش نيابة غير المفعول مع وجوده بشرط تقدم النائب محتجاً ببيتين من الشعر منهما قول الشاعر :

*لم يُعن بالعلياء إلا سيداً *

حيث ناب الجار والمجرور (بالعلياء) عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوله : (سيدا) ، وسوغ ذلك تقدم الجار والمجرور .

والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية . واختار ابن مالك مذهب الكوفيين ، والأخفش حيث قال : (وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب . ينظر : شرح التسهيل ٢ //١٢٨ ، أوضح المسالك ٢ //١٣٣ ، ١٣٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ //١٢١ – ١٢٣ ، وعدة السالك ٢ //١٣٤ ، ١٣٥ .

٢ – هذا مذهب الجزولي نسبه إليه الشيخ خالد الأزهري في التصريح ١ / ٢٩١ ، وقيل : المصدر أولى ، واختاره ابن عصفور ، وقيل ، المجرور ، ونسب لابن معط ، وقيل : ظرف المكان ، واختاره أبو حيان . ينظر: التصريح ١ / ٢٩١ ، وشرح الأشموني ١ //٣٢٩ .

٣ – فيه إشارة من المؤلف إلى أن شرط نيابة المصدر عن الفاعل : أن يكون مختصاً ، وتمتنع نيابته إن كان مبهماُ كالمصدر المؤكد لعامله ، لعدم الفائدة .

هذا ، وقد أجاز ابن درستويه وجماعة من النحاة نيابة المصدر المبهم مستدلين بقول الشاعر : *وقالت متى يُبْخل عليك ويُعتلل *

حيث زعموا أنَّ نائب فاعل الفعل (يُعتلل) ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو)، وأنه عائد على مصدر هذا الفعل ، والتقدير : ويعتلل اعتلالاً ، وإذا جاز نيابة ضمير المصدر المبهم ، فنيابة المصدر المبهم نفسه أولى وأحق بالجواز .

وردَّ جمهور النحاة هذا الزعم ، فذكروا أن الضمير النائب عن الفاعل عائد على مصد مختص إما بأل العهدية ، والتقدير : ويعتلل الاعتلال المعهود ، وإما بالوصف الحذوف المدلول عليه بالجار والمجرور المذكور مع الفعل السابق (يبخل) ، والتقدير : ويُعتلل اعتلالٌ واقعٌ عليك يسؤك ، وعليه فلا حجة لهم في البيت .

ينظر: أوضح المسالك ٢ //١٢٧، ١٢٨ ، وعدة السالك ٢ //١٢٨ .

الفائدة العاشرة [١]

في الفرق بين البدل وعطف البيان

قال الأسفراييني : (الفرق بين البدل وعطف البيان، وهو : اسم يتبع المذكور أشهر منه جارٍ مجرى الترجمة[٢] نحو :

*أَقْسَمَ باللهِ أبو حفصٍ عُمَرْ [٣] *

من وجهين[٤] :

- أحدهما : أن البدل هو المقصود بالحديث كما ذكرنا [٥]، وورود الأول للتوطئة، والأمر في عطف البيان بالضد في ذلك، فإن المقصود ثَمَّ هو الأول، وورود الثاني من أجل أن يوضح أمره .
- والثاني : أن البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان، وإن شئت أن يتضح لك هذا الفرق، فاستأنس بقول المرار :

أنا ابنُ التَّارِكَ البكري بشرٍ * عليه الطيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا [٦]**

---

١ – فاتحة الإعراب ٢ / ٤٤٩–٤٥٠ .

٢ – ينظر: المفصل ص ١٥٩ .

٣ – صدر بيت من الرجز ، وعجزه : ما إنَّ بها من نقبٍ ولا دبر
وهو لرؤبة في شرح المفصل لابن يعيش ٢ //٢٧٢ ، وليس في ديوانه ، ونسب لابن كيسبة، أو لأعرابي في الخزانة ٥ //١٥٩ ، ولأعرابي في التصريح ١ / ١٢١ ، والمقاصد النحوية ١ / ٣٥٥ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ١٢٨؛ وشرح الأشموني ١ // ٥٩ ، ولسان العرب ١/ ٧٦٦ (نقب) ٥ // ٤٨ (فجر)؛ ومعاهد التنصيص ١ / ٢٧٩ .
اللغة: أبو حفص: هو عمر بن الخطاب. النقب: رقّة خفّ البعير. الدبَر: جرح الدابة.
والشاهد فيه قوله: ("أبو حفصٍ عمر) حيث أراد بقوله: "عمر" عمرَ بن الخطّاب، فقد جاء البدل "عمر" ترجمةً للكنية، كاشفًا عنها لقيامه بالشهرة دونها.

٤ – الوجهان منقولان (بتصرف) من المفصل للزمخشري ص ١٦٠ ، ولم يشر المؤلف إلى مصدرهما كعادته .

٥ – ينظر : فاتحة الإعراب ٢ //٤٤٧ .

٦ – من الوافر ، وهو للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٦٥ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٢٨٤، ٥ // ١٨٣، ٢٢٥؛ والدرر اللوامع ٦ // ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه١ / ٦؛ وشرح التصريح ٢ // ١٣٣؛ والكتاب ١ / ١٨٢؛ والمقاصد النحوية ٤ / ١٦٠٨،=

تجد (بشراً) سائغاً لك أن تجعله عطف بيان من (البكري)، وغير سائغ أن تبدله منه، لأنك لو أبدلته منه، والبدل في حكم تكرير العامل، لكان (التارك) داخلاً في التقدير على (بشرٍ)، فجرى هذا مجرى (الضارب زيدٍ)، وقد تلونا عليك امتناعه[١]، فاعرفه)[٢]

=وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ / ٤٤١؛ وأوضح المسالك ٣ / ٣٥١؛ وشرح الأشموني ٢ // ٤١٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٤، ٥٩٧؛ وشرح قطر الندى ص ٢٩٩؛ والمقرب ص ٣٢٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٢٢.

اللغة: بشر: هو بشر بن عمرو بن مرثد. البكري: نسبة إلى بكر بن وائل. ترقبه: تنتظر خروج الروح لتقع عليه، لأن الطور لا تقع إلّا على الموتى.

والشاهد فيه قوله: (بشرٍ) حيث جاء عطف بيان على (البكري) لا بدلًا منه، لأنه لو كان بدلًا منه والمبدل منه في حكم الطرح، لكان "التارك" داخلًا على "بشر" وذلك غير جائز.

١ – هذا مذهبُ سيبويه ينظر: الكتاب ١٨٢/١ . و أنكر أبو العبّاس المبرد جوازَ الجر في "بشرٍ" عطفَ بيان كان، أو بدلًا، وكان يُنشِد البيتَ بنصب (بشر) :

أنا ابنُ التاركِ البكريّ بشرا

والقولُ ما قاله سيبويه، للسَّماع والقياس. فأمّا السماعُ، فإنّ سيبويه رواه مجرورًا حيث قال: (سمعناه ممّن يُوثَق به عن العرب) الكتاب ٢ //١٨٢ ، ولا سبيلَ إلى رَدّ روايةِ الثقة. وأمّا القياس، فإنّ عطف البيان تابعٌ كالنعت، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنّك تقول: "يا أيُّها الرجلُ ذو الجُمَّة"، فتجعل "ذو الجُمّة نعتًا" للرجل، ولا يجوز أن يقع موقعَه؟ وكذلك تقول: "يا زيدُ الطويلُ"، ولا يجوز: "يا الطويلُ" . ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٥/٢ .

ونقل السيرافي جواز اضافة (الضارب زيد) عن الفراء – وعليه يجوز في (بشر) المذكور في البيت البدلية ، وعطف البيان – حيث قال : (الفراء يجيز " هذا الضارب زيد " " وهذا الضارب رجل "، ويزعم أن تأويله:

هذا الذي هو ضارب زيد، وضارب رجل، فيلزمه " هذا الحسن وجه "، على تقدير هذا الذي هو حسن وجه، و " هذا الغلام زيد " على تقدير هذا الذي هو غلام زيد، لأنه قدّر دخول الألف واللام على الاسم، ولم ينقل الفعل عن لفظه لدخولها وصيّر ما بعد الألف واللام معها على حكاية لفظ " الذي " وهذا قول فاسد) شرح كتاب سيبويه ٢ //٣٩ ، وينظر: أوضح المسالك ٣ //٣١٣ .

٢ –ذكر المؤلف وجهين فقط في الفرق بين البدل وعطف البيان ، وهناك فروق اخرى لم يشر إليها المؤلف أوصلها الأشموني إلى ثمانية أوجه ، وهى :

الأول : أنّ عطف البيان في التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم: "يا أخانا زيدًا"، والبدلُ في التقدير من جملةٍ أخرى على الصحيح بدليل قولهم: "يا أخانا زيدُ".

الثاني: أنّ عطف البيان يجري على ما قبله في تعريفه، وليس كذلك البدلُ، لأنّه يجوز أن تُبدَل النكرة من المعرفة، والمعرفةُ من النكرة، ولا يجوز ذلك في عطف البيان.

الثالثُ: أنّ البدل يكون بالمظهر والمضمر، وكذلك المبدل منه، ولا يجوز ذلك في عطف البيان.

الرابعُ: أنّ البدل قد يكون غيرَ الأوّل، كقولك: "سلب زيدٌ ثَوْبُه"، وعطفُ البيان لا يكون غيرَ الأوّل .

الخامس: أنَّ عطف البيان لا يكون جملة، بخلاف البدل، فإنه يجوز فيه ذلك .

السادس: أنَّ عطف البيان لا يكون تابعًا لجملة، بخلاف البدل.

السابع : أنَّ عصف البيان لا يكون فعلًا تابعًا لفعل، بخلاف البدل.

السابع: أنَّ عطف البيان ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل.

ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ //٢٧٤ ، وشرح الأشموني ٢ //٩٥ .

الفائدة الحادية عشرة [١]

في وقوع (لمَّا) موقع (إلَّا)

قال الأسفراييني : (قد تقع (لمَّا) موقع (إلاَّ) كما في قوله تعالى : (إِنْ كلُّ نفسٍ لمَّا عليها حافظ) [٢] فيمن قرأ بتشديد الميم[٣]، و (إنْ) هي النافية، ومنه حديث عمر – ﷺ – : (عزمت عليك لَمَّا ضربت كاتبك سوطاً) [٤]، والمعنى : ما أطلب منك إلا ضرْبَكَ، فأوقع الفعل موقع المستثنى كما قالوا : (نشدتك الله إلا فعلت) [٥]، ولعل الأصل فيه (إلا أن تضرب) ثمَّ حذفت (أنْ) كما في : (تسْمَعُ بالمُعَيْدِي خيرٌ مِن أنْ تراهُ) [٦]، فصار (إلا تضرب) ثمَّ وضُعَ الماضي موضع المستقبل إيذاناً بشدة اهتمامه بوقوع هذا الفعل، وإشعاراً بفرط حرصه على سرعة انفعاله، فكأنه قد وقع) [٧] .

---

١ – فاتحة الإعراب ٢ / ٥٢٧ – ٥٢٨ .

٢ – الآية رقم (٥) سورة الطارق .

٣ – هي قراءة حمزة ، وابن عامر ، وعاصم . ينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٦٧٨ ، وحجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة ص ٧٥٨ .

٤ – لم أعثر عليه بهذه الرواية في كتب الحديث المتخصصة ، ووجدته في كتاب شرح الإلمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق العيد ١٥٠/٤ ، وهو موجود في كتب النحاة بكثرة . ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٤٥/٣ ، وشرح التسهيل ١٠١/٤ ، ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢ ، وللحديث رواية أخرى ذكرها ابن يعيش هي : (أنّ كاتِبَ أبي موسى كتب إلى عمر بن الخَطّاب مِنْ أبُو مُوسَى"، فكتب إليه عمرُ: إذا أتاك كِتابي هذا فاضْرِبْه سَوْطًا، واعْزِلْه عن عَمَلك) ينظر: شرح المفصل ٨٢/٢–٨٣ ، وهذه الرواية هي الموجودة في كتب الحديث ينظر : جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير للسيوطي ١٦ / ٢٦٠ الحديث رقم ٢ //٢٧٣٩ ، وهذه الرواية لا شاهد فيها ،

٥ – ينظر : المفصل للزمخشري ص ١٠١ .

٦ – ينظر: مجمع الأمثال ١ / ٢٢٧ ، وهو مثلٌ يُضرَبُ لمَنْ خبره خير من رؤيته .

٧ – ذكر ابن قتيبة الدينوري– وتبعه ابو منصور الأزهري – أن مجيء (لمَّا) بمعنى (إلا) لغة بنى هُذيْل حيث قال : (لمَّا: تكون بمعنى (لم) في قوله: بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذابِ [ص: ٨] أي: بل لم يذوقوا عذاب ، وتكون بمعنى (إلّا) ، قال تعالى: (وَإِنْ كُلُّ ذلِكَ لَمَّا مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا) [الزخرف: ٣٥] أي: إلّا متاع الحياة الدنيا، (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ) [الطارق: ٤] أي: إلّا عليها، وهي لغة هذيل مع «إن» الخفيفة التي تكون بمعنى «ما») تأويل مشكل القرآن ص ٢٩٠ ، وينظر : معانى القراءات للأزهري٣ //١٣٨ .

الفائدة الثانية عشرة [١]

في حذف المستثنى

قال الأسفراييني : (وقد يحذف المستثنى كثيراً في كلامهم، وذلك قولهم : (جاءني زيدٌ ليس إلاَّ) أي : ليس الجائى إلا زيداً، و (ليس غيرُ) أي : ليس الجائى غيره، واختص استعمال حذفه بما إذا وقعت (إلا، وغير) بعد (ليس)، ولا يكادون يحذفونه مع غيره [٢]، فإذا قلت : (جاءني زيد ليس غير) فـ(غير) موضعه منصوب على أنه خبر (ليس)، وهو مبنى على الضم، لأنه لما اقتطع عنه المضاف إليه بنى كما في (قبل وبعد)، وسائر الغايات ، وإنما بنيت، لأنها لما كانت مضافات أبداً، واقتطع عنها الإضافة تنزلت منزلة شق الكلمة، وشق الكلمة مبنى[٣]، وإنما بنيت على الحركة لعروض البناء، وإنما كانت ضمة، لأنها أقوى الحركات، واختيرت – ههنا – عوضا عما ذهب منها من المحذوف، وإنما سمين غايات، لأن غاية المضاف بالمضاف إليه،

---

١ – فاتحة الإعراب ٢ / ٥٢٨-٥٢٩ .

٢ – ينظر: الكتاب ٢ //٣٤٥ ، والمقتضب ٤ //٤٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ /٨٢ . وذكر ابن هشام في المغنى ص ٨٣١ أنَّ بعض النحاة يجيز حذف المستثنى إذا وقعت (إلا ، أو غير) بعد (لم يكن) ، ونسبه السيوطي للأخفش ، وابن مالك حيث قال : (وَاخْتلف هَل يجوز الْحَذف مَعَ (لم يكن) فَأَجَازَهُ الْأَخْفَش وَابْن مَالك نَحْو لم يكن غير) الهمع ٢ //٢٧٦ ، وروى السيوطي المنع عن السيرافي ، فقال : (وَمنعه السيرافي لِأَن الأَصْل فِي بَاب كَانَ أَلا يجوز فِيهَا حذف الِاسْم وَلَا الْخَبَر ومجيء لَيْسَ إِلَّا وَلَيْسَ غير على خلاف الأَصْل) الهمع ٢ //٢٧٦ .

٣ – ذكر الفارسي أنَّ أبا اسحاق الزجاج لم يرتض بناء(غير) في قولك: (ليس غيرُ) تشبيها بالغايات حيث قال : (قال أبو إسحاق: (غير) عندي ليس بمبني على الغاية، لحذف المضاف إليه منه كما بني (قَبْلُ وبَعْدُ)، لأن المبني على الضم لحذف المضاف إليه إنما هو الظرف خاصة.
قال: ولو تعديت بهذه العلة الظروف إلى الأسماء غير الظروف لوجب أن يكون (كُلّ) أيضًا مبنيًا لحذف المضاف إليه منه في قولهم: (مررتُ بكلٍّ قائمًا) فالضم على الغاية مقصور على الظروف دون غيرها من الأسماء، لكن (غير)، إن جاء مضمومًا فللإشمام) التعليقة على كتاب سيبويه ٢ //٧٥ .

فلما اقتطع عنهن صرن حدوداً ينتهى عندها، وذلك نحو : (جئتك من قبلُ، وبعدُ، وفوقُ، وتحتُ، وقدامُ، وأمامُ، ومن علُ) من الظروف، و(أفعلُ هذا أوَّلُ) من غير الظروف) [١] .

١ –لخص المؤلف سبب تسميتهن بغايات من المفصل للزمخشري دون عزو ، وإليك عبارة المفصل : (الغايات، وهي قبل وبعد وفوق وتحت وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون ومن عل. ومن الغايات وابدأ بهذا أول. وقد جاء ما ليس بظرف غاية، نحو حسب ولا غير وليس غير. والذي هو حد الكلام وأصله أن ينطق بهن مضافات، فلما اقتطع عنهن ما يضفن إليه، وسكت عليهن، صرن حدودا ينتهي عندها، فلذلك سمين غايات. وإنما يبنين إذا نوي فيهن المضاف إليه) المفصل ص ٢١٠ .
هذا ، وعلل ابن السراج سبب بناء الغايات على الضم بكلام طيب حيث قال : (المضافات على قسمين: قسم حذف المضاف إليه ألبتة، وضربٌ منع الإضافة إلى الواحد وأُضيف إلى جملة، فأما ما حذف المضاف إليه فيجيء على ضربين: منهما ما بني على الضمة وهي التي يسميها النحويون الغاياتِ فمصروفة عن وجهها.... قبلُ وغيرُ وحسبُ فجميع هذه كانَ أصلها الإضافة، تقول: جئت من قبل هذا، ومن بعد هذا، وكنت أول هذا، أو فوقَ وغيرَ هذا، وهذا حسبُك، أي كافيكَ، فلما حذف ما أُضيفت إليه بنيت، وإنما بنيت على الحركة ولم تبنَ على السكون، وفي بعضها ما قبل لامه متحرك لأنها أسماءٌ أصلها التمكن، وتكون نكراتٍ معرباتٍ، فلما بنيتْ تجنب إسكانها وزادوها فضيلة على ما لا أصل له في التمكن فهذه علة بنائها على الحركة، وأما بناؤها على الضم خاصةً فلأنَّ أكثر أحوالِ هذه الظروف أن تكون منصوبةً وذلك الغالب عليها فأخرجت إلى الضم ولم تخرج إلى الكسر؛ لأن الكسر أخو النصب، وجعلوا ذلك علامة للغاية؛ لأن الكسر حقه أن يكون لالتقاء الساكنين، فتجنبوه ههنا لأنه موضع تحرك لغير التقاء الساكنين) الأصول في النحو ٢ //١٤٣ .

الفائدة الثالثة عشرة [١]

في استعمال (إلاَّ) بمعنى (الواو)

قال الأسفراييني : (الكوفيون أجازوا استعمال (إلاَّ) بمعنى (الواو) مستدلين بقوله تعالى : (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم)[٢]، أي : (ولا الذين) بمعنى لا يكون لهم – أيضاً – حجة، ويقوى ذلك قراءة بعض القرَّاء [٣]: (إلى الذين ظلموا منهم) بمعنى : معهم، وبقوله تعالى: (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظُلم) [٤] أي : ومن ظُلم لا يحبه أيضاً، وبقول الشاعر :

*وكلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخوهُ [٥] * البيت

وأمَّا البصريون، فعلى أنها لا تكون بمعنى (الواو)، لأنها للاستثناء، وهو يقتضى إخراج الثاني من حكم الأول، و (الواو) للجمع ، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر .

---

١ – فاتحة الإعراب ٢ /٥٢٩–٥٣١ .

٢ – من الآية رقم (١٥٠) سورة البقرة .

٣ – نسبت هذه القراءة لابن مجاهد في البحر المحيط ٢ //٤٣ ، والدر المصون ٢ / ١٨٢ ، وهى قراءة شاذة استدل بها الكوفيون لمذهبهم . قال الأنبارى معقبا على هذه القراءة :(فإن صحت وسلم لكم ما ادّعيتموه .... ، فليس لكم فيه أيضًا حجة تدل على أن "إلا" تكون بمعنى الواو؛ لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى، وإذا اعتبرتم هذا في القراءات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيرًا جدًّا، وهذا مما لا خلاف فيه، وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأ "إلى الذين" بالتخفيف بمعنى مع، وقراءة من قرأ "إلا" بالتشديد بمعنى لكن) الإنصاف ١ / ٢٧٢ .

٤ – من الآية رقم (١٤٨) سورة النساء .

٥ – صدر بيت من الوافر ، وعجزه : لعمرو أبيك إلَّا الفَرْقَدان

وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٦٧ ، وهو من شواهد : الجمل في النحو للخليل ص ١٧٧ ، والكتاب ٢ //٣٣٤ ، والمقتضب ٤ //٤٠٩ ، والمفصل ص ٩٩ ، واللُّمْحة في شرح المُلْحة لا بن الصائغ ١ //٤٧٤ ، والجنى الداني ص ٥١٩ .

اللغة : الفرقدان : نجمان مضيئان مقترنان قريبان من القطب . ينظر: اللسان (فرقد) .

الشاهد قوله : (إلا الفرقدان) حيث جاءت (إلا) بمعنى الواو أي: والفرقدان مفترقان أيضاً ، وهذا دليل للكوفيين على مجيء (إلا) بمعنى (الواو) ، ورده البصريون بأن (إلا) في البيت بمعنى (لكن) والمعنى : لكن الفرقدان لا يفترقان .

وأما قوله : (إلا الذين ظلموا)، فلا حجة فيه، لأن (إلاَّ) ههنا استثناء منقطع، والمعنى : لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة، وهو كثير في كتابه تعالى، وكلامهم كقوله تعالى : (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن) [١] معناه : لكن يتبعون الظنَّ، وقوله تعالى : (وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى) [٢] معناه : ولكن يبتغى وجه ربه، وقال الشاعر :

وبلدةٍ ليسَ بها أنيس * إلا اليعافيرُ وإلا العيس**[٣]

وعليه أيضاً قوله تعالى : (لا يُحبُ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ) [٤] معناه : لكن المظلوم يجهر بالسوء لما يلحقه، وعليه يحمل – أيضاً – قوله : (وكل أخٍ) أي : لكن الفرقدان لا يفترقان، والصحيح أن (إلاَّ) فيه بمعنى (غير) على ما قدمنا، وأما قراءة من قرأ : (إلى الذين ظلموا) لئن صحت، وسلمت لكم، فليس فيه حجة – أيضاً – إذ ليس يلزم أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى) [٥] .

---

١ – من الآية رقم (١٥٧) سورة النساء .
٢ –الآيتان رقما(١٩ ، ٢٠) سورة الليل .
٣ – من الرجز ، وهما لجران العود النميري (عامر بن الحارث) في ديوانه ص ٥٢ برواية (بسابساً ليس بها أنيس ....) ، والبيتان من شواهد : الكتاب ٢ //٣٢٢ ، والمقتضب ٤ //٤١٤ ، وعلل النحو لابن الوراق ص ١٩٦ ، وأوضح المسالك ٢ //٣٣٠ ، والخزانة ١٠ //١٥ .
اللغة : أنيس: مؤنس. اليعافير: جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية. العيس: هي الإبل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة، واحدها: أعيس، والأنثى: عيساء.
المعنى: كثير من البلدان والأماكن الموحشة؛ التي لا مؤنس فيها ولا رفيق، وليس فيها إلا أولاد البقر الوحشي والإبل؛ زرتها ولم أخشَ شيئا . ينظر: عدة السالك ٢ /٣٣٠ .
الشاهد قوله : (إلا اليعافير وإلا العيس) حيث جاءت (إلا في الموضعين) للاستثناء بمعنى (لكن) ، والمعنى : لكن اليعافير والعيس مؤنس ، هو دليل البصرين على أن (إلا) لا تكون بمعنى (الواو) ، واحتمل الأنبارى ان تكون (إلا) في الشاهدين بمعنى (غير) ينظر: الإنصاف ١ //٢٧٢ .
٤ – من الآية رقم (١٤٨) سورة النساء .
٥ – هذه المسألة لخصها المؤلف من الإنصاف للأنباري ١ /٢٦٦ المسألة رقم (٣٥) ، ولم ينسبها لمصدرها .

الفائدة الرابعة عشرة[١]

في تقديم حروف الاستثناء

قال الأسفراييني : (أجاز الكوفيون تقديم حروف الاستثناء في أول الكلام نحو قولك : (إلا طعامَك ما أكلَ زيدٌ) نص عليه الكسائي[٢]، وعليه الزَّجاج في بعض الروايات [٣]، واستدلوا بقول الشاعر، وهو العجاج :

وبلدةٍ ليسَ بها طُوريُّ ** ولا خلا الجنِّ بها أنسى [٤]

والبصريون أبَوْا ذلك، لأنه يؤدى إلى أن يعمل ما بعد (ما) فيما قبلها وذلك لا يجوز، لأن حرف النفي والاستفهام لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما .

فلتُ : وهذا المتمسك ليس بالعُروة الوُثْقى، لأنهم أجازوا (أنا زيداً لا ضاربٌ) [٥] على ما سيتلى عليك عن قريب .

---

١ – فاتحة الإعراب ٢ / ٥٣٢– ٥٣٣ .

٢ – ينظر: الإنصاف للأنباري ١ //٢٧٣ .

٣ – ينظر: التذييل والتكميل لابي حيان ٨ /٢٤٢ ، والمساعد لابن الناظم ١ //٥٦٩.

٤ – البيتان من مشطور الرجز، وهما للعجاج في ديوانه ص ٢٩٩ برواية (وخفقةٍ ليس بها طُوئى) وهما من شواهد : أصول النحو ١ //٣٠٥ ، وشرح التسهيل ٢ //٢٩١ ، والهمع٢ //٢٦١ ، والخزانة ٣ //٣١١ .

اللغة : طُوريُّ : العرب تقول: ما بالدار طوري، وما بالدار طوراني، وما بالدار دوري، وما بالدار ديَّار، تريد ما بالدار أحد، وقالوا أيضًا: رجل طوري، يريدون رجلًا غريبًا.

والشاهد قوله: (ولا خلا الجن بها إنسي) حيث قدم الاستثناء على جملة الكلام، وأصل العبارة: (ولا بها إنسي خلا الجن) ، فالجار والمجرور خبر مقدم، وإنسي: مبتدأ مؤخر، وخلا الجن: استثناء، وبهذا ونحوه استدل الكوفيون على جواز تقديم الاستثناء على جملة الكلام ، ومنعه البصريون وخرجوا البيت على أن التقدير فيه : (وبلدة ليس بها طوري ولا إنسي خلا الجن) فحذف (إنسيا) وأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره ، وقيل التقدير: (ولا بها إنسي خلا الجن) ، فـ (بها) مقدرة بعد لا ، وقيل تقدم فيه الاستثناء للضرورة .

٥ – عَمِلَ ما بعد حرف النفي فيما قبله نحو (أنا زيداً لا ضاربٌ) أجازه بعض النحاة كابن السراج ، والسيرافي ، وابن بابشاذ . قال ابن السراج في أصول النحو٢ //٢٣٦ : (فأما "لا" إذا كانت تلي الأسماء والأفعال، وتصرفت في ذلك ولم تُشبه "ليسَ" فلك التقديم والتأخير؛ تقول: "أنتَ زيدًا لا ضاربٌ ولا مكرمٌ" وما أشبه ذلك) ، وقال السيرافي في شرح الكتاب ١ //٤٧٠ : (وقد أجاز النحويون ، أو بعضهم : " هذا زيدا غير ضارب "، فنصبوا " زيدا " " بضارب " وقدموه على المضاف، وهو " غير " وذلك لأن " غير " معناها معنى " لا "،=

ومنهم من تمسك بأنه ضارع البدل، فلهذا لم يجز تقديمه، ولا يقال : لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي ألا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه، ولكن جاز ذلك، ومنه قوله :

*وما لي إلا آل أحمد شيعة[1] *

لأنَّا نقول : إن الاستثناء لما تجاذبه شبهان بالمفعولية والبدلية جعل له منزلة متوسطة بين المنزلتين، فجاز تقديمه على المستثنى منه، ولم يجز تقديمه على الفعل الذى ينصبه توفراً على كلا الشبهين حقه . على أنه من العرب من يجيز البدل مع التقديم ، فيقول : (ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ)، فيرفع على البدل، لأن تقديره التأخير .

وأمَّا البيت الذى رووه، فتقديره : (وبلدة ليس بها طوري ولا إنسي خلا الجن)، فحذف (إنسياً) ، وما أظهره تفسير لما أضمره .

=فكأنك قلت: " هذا زيدا لا ضارب "، وهذا جائز جيد) ، وقال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢ /٤٠٤ : (وأنت لو قلت: أنت زيدًا لا ضارب، لجازت بلا خلاف) .

[1] – صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

ومالي إلا مشغب الحق مشغب

وهو للكميت الأسدي ينظر : شرح الهاشميات للقيسي ص ٥٠ ، والإنصاف ٢ //٢٧٥ ، ويروى بـ(ومالي إلا مذهب الحق مذهب) ، وهو من شواهد المقتضب ٤ / ٣٩٨ ، وشرح المفصل ٢ /٧٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٩٨ ، والعيني ٣ //١١١ ، والتصريح ١ /٣٥٥ ، وشرح الأشموني ٢ //١٤٩ ، والدرر اللوامع ٣ / ١٦١ .

اللغة : الشيعة: هم الأنصار والأشياع والأعوان، مذهب الحق: يروى في مكانه (مذهب الحق) والمراد الطريق الذي يعتقد أنه الطريق الثابت الذي لا يجوز الانحراف عنه.

والشاهد في البيت : قوله (إلا آل أحمد) ، و قوله (لا مشغب الحق) حيث قدم المستثنى في الموضعين على المستثنى منه، وأصل نظم الكلام وما لي شيعة إلا آل أحمد، وما لي مذهب إلا مذهب الحق ، وعليه وجب نصب المستثنى ، لتقدمه على المستثنى منه.

وقيل : تقديم الاستثناء فيه للضرورة، فلا يكون فيه حجة . هكذا ذكره ابن الأنبارى [١] .

واعلم أنَّ البيت ليس فيه حجة البتة إذ لم يقدم فيه المستثنى إلا على المستثنى منه، وهو جائز بالاتفاق، ولم يقدم على العامل، لأن العامل وهو حرف النفي [٢]، وهو متقدم عليه، فهو و(ما جاءني إلا زيداً أحدٌ) سواءٌ) [٣]

---

١ – قوله (ابن الأنبارى) خطأ ، والصحيح (الأنبارى) – لأن ابن الأنبارى هو محمد بن القاسم المتوفى سنة ٣٢٧ هـ – ينظر المسألة في الإنصاف ١ //٢٧٣ المسألة (٣٦) ، وقد لخصها المؤلف ، ولأول مرة يعزوها إلى مصدرها .

٢ – في قوله : (العامل وهو حرف النفي) نظر ، لأن حروف النفي في باب الاستثناء لا تعمل شيئاً فيما بعدها باتفاق ، وإنما تكون سبباً في ألا يعمل ما بعدها فيما قبلها على الراجح ، والأَوْلى أن يقول : (ولم يُقدم على حرف النفي) .

٣ – هذا تعليل طيب من المؤلف لتخريج البيت الذى استدل به الكوفيون لمذهبهم ، فلم يتقدم فيه حرف الاستثناء والمستثنى على حرف النفي (لا) وإنما تقدم فقط على المستثنى منه ، فلا حجة في الاستشهاد به لمذهب الكوفيين .

ملحوظة :

من المعلوم أن حروف الاستثناء أربعة : (إلاَّ باتفاق ، وعدا وخلا وحاشا إذا خفضن) ، ولا تستعمل حروف النفي إلا مع حرف الاستثناء (إلاَّ) ، ولا تستعمل مع غيرها من حروف الاستثناء ، والناظر في المسألة التي عرضها المؤلف يجد أن محل الخلاف بين الكوفيين والبصريين يكمن في الأمثلة التي تقدمت فيها أداة الاستثناء (إلاَّ) على حرف النفي كما في قولهم : (إلا طعامَك ما أكلَ زيدٌ) ، فأجازه الكوفيون ، ومنعه البصريون لما ذكروه من أن ما بعد حرف النفي لا يعمل فيما قبله ، وقد بينت أن بعض البصريين كابن السراج ، والسيرافي أجازه – سبق ذكر كلامهما– ، وأما الشواهد الشعرية التي استدل بها الكوفيون لجواز تقديم حروف الاستثناء في أول الكلام ، فتقدم فيها حرف الاستثناء (خلا) – وهو لا يلزم وجود حرف النفي معه – على المستثنى فقط ، وهذا لا حجة للبصريين في منع تقديمه ، لعدم وجود حرف نفى أصلا ، ولو وجد فلم يتقدم عليه ، وكذلك هذه الشواهد ليست دليلا قاطعا على صحة مذهب الكوفيين في جواز تقديم حروف الاستثناء جميعاً في أول الكلام ، لعدم وجود شاهد واحد منها تقدم فيه حرف الاستثناء (إلا) على أداة النفي .

والخلاصة: أن الخلاف بين البصريين والكوفيين أصله في تقديم حرف الاستثناء (إلا) على أداة النفي فقط ، وأما ما عداها من حروف الاستثناء فلا خلاف في جواز تقديمها لسقوط حجة البصريين ، لعدم وجود أداة نفى معها .

الفائدة الخامسة عشرة [١]

في بناء (غَيْر)

قال الأسفراييني : (الكوفيون أجازوا بناء (غير) على الفتح في كل موضع يحسن فيه (إلَّا) سواءٌ أضيف إلى متمكن، أو غير متمكن[٢] كقولهم : (ما نفعني غيرَ قيام زيدٍ، وغير أن قام زيدٌ)، وذلك لأن (غير) أقيم مقام (إلا)، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى، وذلك لا يختلف باختلاف المضاف إليه[٣] .

وأما البصريون، فعلى أنه لا يجوز إلا إذا أضيف إلى غير متمكن، لأنه بإضافته إلى غير المتمكن قد سرى إليه البناء كما في قوله تعالى : (هذا يوم لا ينطقون) [٤]، وقوله : (وهم من فزع يومئذٍ آمنون) [٥]، فيمن قرأهما بالنصب [٦]، وأما في الإضافة إلى المتمكن، فليس هذا، لأنه باقٍ على أصله في الإعراب .

وقولهم : إنه وقع موقع الحرف .

قلنا : فعلى هذا يلزمكم أن تجيزوا (زيدٌ مثلَ عمرٍو) مفتوحاً، لقيامه مقام الكاف، لأنه في معنى : (زيدٌ كعمرٍو)، والإجماع على خلاف ذلك) [٧] .

---

١ – فاتحة الإعراب ج٢ ص ٥٣٤ – ٥٣٥ .
٢ – المقصود بالمتمكن : المُعْرَب ، وغير المتمكن : المبنى .
٣ – ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١ //١٢٥ ، والإنصاف ٢ / ٢٨٧ .
٤ – الآية (٥) سورة المرسلات .
٥ – من الآية (١٩) سورة النمل .
٦ – القراءة للأعرج والأعمش في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٦٧ ، ، وإعراب القرآن للنحاس ٥ //٧٧ ، ونسبها صاحب الإتحاف لأبى العباس المطوعى ينظر: الإتحاف ص ٥٦٨، ولنافع وحده في معانى القراءات للأزهري ١ //٣٤٤ ، ونسبها الأنبارى في الإنصاف ٢ //٢٨٩ لنافع ، وأبى جعفر .
٧ – ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ١ //١٢٥ ، والإنصاف ٢ //٢٩٠ ، وهذه المسألة لخصها المؤلف من الإنصاف للأنباري ٢ //٢٨٧ – ٢٩٠ المسألة رقم (٣٨) ، ولم ينسبها لمصدرها . =

=وخلاصة القول : أنَّ (غير) يجوز فيها وجهان : الأول الإعراب بالاتفاق ، والثاني : البناء وشرطه البصريون بالإضافة إلى المبنى ، لأن المضاف يكتسب البناء من المضاف إليه نحو : (ما نفعني غيرَ أن قام زيد) ببناء غير لأنها أضيفت إلى (أن) وهو حرف مبنى ، ولا يقال إنها مضافة على المصدر المؤول من (أن والفعل) وهو معرب ، لأن التأويل شيء تقديري غير ملفوظ ، وأجاز الكوفيون بناء غير على كل وجه يحسن فيه وضع (إلا) موضعها سواء أكان المضاف إليه معرباً أم مبنياً ، وعللوا ذلك بأنها نابت عن (إلا) ، فأخذت حكمها في البناء ، ويعترض عليهم بأنه يلزمهم (بناء (مثل) في قولك : (زيد مثل عمرو) ، لأنها وقعت موقع الكاف ، وهو حرف مبنى ، والإجماع على خلافه .

الفائدة السادسة عشرة [١]

الأوجه الإعرابية الجائزة في قوله تعالى ؛ (لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ اليَوْمَ) [٢]

قال الأسفراييني : (يجوز في قوله تعالى : (لا تثريبَ عليكم اليومَ) ثمانية أوجه [٣] :

- أحدها : أن يكون الظرفان أعني : (عليكم، واليوم) على الاستقرار، وهما مرفوعا المحل على الخبرية كأن المعنى : لا تثريب جامع بين الحصول عليكم، والوقوع اليوم كأنه نفيٌ لجمع التثريب هذين الوصفين كما انك إذا قلت : (هذا حلوٌ حامضٌ) كان إثباتاً لجمع هذا بين الحلاوة والحموضة .
- والثاني :أن يكونا – أيضاً – على الاستقرار، وهما صفتان لـ(تثريب) والخبر محذوف، وحينئذٍ يجوز أن يكونا منصوبي المحل حملاً على لفظ المنفى أي : لا تثريب واقعاً عليكم حاصلاً اليومَ موجودٌ، وأن يكونا

---

١ – فاتحة الإعراب ٢ / ٥٤٩ –٥٥١ .

٢ – من الآية (٩٢) سورة يوسف ، والتثريب : التقريع والتوبيخ والتأنيب . ينظر: جامع البيان للطبري ١٦ //٢٤٧ ، وتفسير القرآن العظيم لأبن أبى حاتم الحنظلي ١٢ / ٥٨٦ .

٣ – ذكر الفارسي ثلاثة أوجهٍ منها ، وتبعه السمين الحلبى قال الفارسي : (يمكن أن يكون (عَلَيْكُمْ) صفة للمصدر، لأنّه نكرة، والجارّ كان في الأصل متعلّقا بمضمر يكون في موضع الصفة، ويكون (اليوم) في موضع الخبر، لأنّه مصدر، فتكون أسماء الأحيان خبرا عنه ، ويجوز أيضا أن يكون (اليوم) متعلقا بما هو في موضع صفة، كما كان (عليكم) كذلك، فإذا حملته على هذا أضمرت خبرا وجعلت (عليكم) أيضا مثله، ويجوز أن يتعلق اليوم بعليكم على أن تكون ظرفا له، فإذا حملته على هذا أضمرت أيضا خبرا، ويجوز أيضا أن يتعلق اليوم بعليكم على أن يكون (عليكم) خبرا لا صفة) الحجة للقراء السبعة ١ / ١٩١ .

وقال السمين في الدر المصون ٦ //٥٥٤ : (قوله تعالى: {لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ} «عليكم» يجوز أن يكون خبراً ل «لا» ، و «اليومَ» : يُحتمل أن يتعلَّقَ بما تعلَّق به هذا الخبر، أي: لا تثريبَ مستقرٌّ عليكم اليومَ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «اليوم» خبرَ «لا» و «عليكم» متعلقٌ بما تعلَّق به هذا الظرفُ. ويجوز أن يكون «عليكم» صفةً لاسم «لا» ، و «اليوم» خبرُها أيضاً) .

مرفوعى المحل حملاً على (لا) مع المنفى، أو يكون الأول منصوب المحل، والثاني مرفوعه، أو بالعكس من ذلك .

- والثالث : أن يكون الأول منصوب المحل، أو مرفوعه على الوصفية، والثاني مرفوع المحل على الخبرية أي : لا تثريب واقعٌ، أو واقعاً عليكم حاصلٌ اليومَ ، وبناء الوصف – ههنا – غير ممكن بخلاف (لا رجلَ ظريفَ)، لأن الظريف وإن سميناه وصفاً إلا أنه ليس في الحقيقة بوصفٍ بل هو نائب عنه[١] .
- والرابع : أن يكون الأول مرفوع المحل على الخبرية، والثاني منصوب المحل، أو مرفوعه على الوصفية أي : لا تثريبَ حاصلٌ، أو حاصلاً اليومَ واقعٌ عليكم .
- والخامس : أن يكون الأول مرفوع المحل على الخبرية، والثاني مُلغى[٢] عليه لا محل له من الإعراب أي : لا تثريبَ واقعٌ عليكم اليومَ، والعامل في (اليوم) هو (عليكم) .

---

١ – قال ابن السراج في أصول النحو ١ /٣٨٤ ، ٣٨٥ : (اعلم: أنَّك إذا وصفت النكرة .. فلك فيها ثلاثة أوجه:

الأول منها: وهو الأحسن، أن تجري الصفة على الموصوف، وتنون الصفة، وذلك قولك: لا رجل ظريفًا في الدار، فتنون لأنه صفة، ويكون قولك: في الدار، هو الخبر، وحجة من فعل هذا أن النعت منفصل من المنعوت مستغنٍ عنه، وإنما جيء به بعد أن مضى الاسم على حاله، فإن لم تأتِ به لم تحتج إليه.

والوجه الثاني: أن تجعل المنفي ونعته اسمًا واحدا ، وتبنيه معه فتقول: لا رجلَ ظريفَ في الدار بنيت رجل مع ظريف، وحجة من رأى أن يجعله مع المنعوت اسمًا واحدًا أن يقول: لما كان موضع يصلح فيه بناء الاسمين اسمًا واحدًا كان بناء اسم مع "اسم" أكثر وأفشى من بناء اسم مع حرف فإن قلت: لا رجل ظريفًا عاقلًا، فأنت في النعت الأول بالخيار فأما الثاني: فليس فيه إلا التنوين؛ لأنه لا يكون ثلاثة أشياء اسمًا واحدًا

والوجه الثالث: أن تجعل النعت على الموضع فترفع لأن "لا" وما علمت فيه في موضع اسم مبتدأ فتقول: لا رجلَ ظريفَ، فتجري "ظريف" على الموضع فيكون موضع اسم مبتدأ والخبر محذوف، وإن شئت جئت بخبر فقلت: "لك" أو عندك) .

٢ – المقصود بالإلغاء هنا: ان لا يكون شبه الجملة خبراً ، ولا صفة ، ولا حالا ، ولا صلة، والظرف المُلغَى هو: ما جيء به في كلام تام يحسن السكوت عليه، وأفاد فائدة،=

- والسادس : أن يكون الأول منصوب المحل، أو مرفوعه على الوصفية، والثاني مُلغى عليه، والخبر محذوف أي : لا تثريبَ واقعاً، أو واقعٌ عليكم اليومَ موجودٌ .
- والسابع : أن يكون الثاني مرفوع المحل على الخبرية، والأول مُلغى عليه لا محل له أي : لا تثريب حاصلٌ اليوم عليكم .
- والثامن : أن يكون الثاني منصوب المحل، أو مرفوعه على الوصفية، والأول مُلغى عليه، والخبر محذوف أي : لا تثريب حاصلٌ أو حاصلاً اليومَ عليكم موجودٌ .

ولا يجوز تعليق الظرفين، ولا واحد منهما بـ(تثريب)، لأنه – حينئذٍ – يصير مضارعاً للمضاف، فيجب الانتصاب نحو : لا تثريباً كما تقول: لا حافظاً للقران موجودٌ [١].

وأمَّا قوله تعالى : (لا عاصِمَ اليَوْمَ منْ أمْرِ اللهِ) [٢]، فلا يجوز فيه من الوجوه الثمانية إلا اثنان [٣]، وذلك لأن (اليوم) لا يجوز جعله خبراً لـ (عاصم)، ولا صفة له، لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة ألا تراك لا

=ولا يترتب الحكم في ذلك الكلام ، أي: ثبوت الحكم للمحكوم عليه ، فليس للغو أي تأثير في المعنى الكلي المقصود من الكلام ، لذا لا يكون له محل من الإعراب . ينظر : اللغو في كتاب سيبويه أد / سعاد كريدي كنداوى ص ٣٦ .

١ – أجاز الزمخشري تعلق الظرف (اليوم) بالمصدر (تثريب) حيث قال : (فإن قلت: بم تعلق اليوم؟ قلت: بالتثريب، أو بالمقدر في عَلَيْكُمُ) الكشاف ٢ //٥٠٣ ، وردَّ ابو حيان ، وتبعه السمين الحلبى بما ذكره المؤلف وزيادة حيث قال ابو حيان : (أَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ الْيَوْمَ يَتَعَلَّقُ بِالتَّثْرِيبِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ التَّثْرِيبَ مَصْدَرٌ، وَقَدْ فُصِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ معموله بقوله: وعليكم إِمَّا أَنْ يَكُونَ خَبَرًا، أو صفة لتثريب، وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّ مَعْمُولَ الْمَصْدَرِ مِنْ تَمَامِهِ. وَأَيْضًا لَوْ كَانَ اليوم متعلقا بتثريب لَمْ يَجُزْ بِنَاؤُهُ، وَكَانَ يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى الْمُطَوَّلَ، وَيُسَمَّى الْمَمْطُولَ، فَكَانَ يَكُونُ مُعْرَبًا مُنَوَّنً) البحر المحيط ٦ //٣٢١ ، وينظر: الدر المصون ٦ //٥٥٤ ، ، و ومشكل إعراب القران ١ //٣٩٠ ، وإعراب القران وبيانه لمحى الدين الدرويش ٥ / ٤٨ .

٢ – من الآية (٤٣) سورة هود .

٣ – ينظر : البحر المحيط ٦ //١٥٩ ، والدر المصون ٦ //٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ومشكل إعراب القران ١ //٤٣٨ ، والبيان في غريب إعراب القران ٢ / ٤٥ .

تقول : (الهلال الليلة) إلا على تأويل (رؤية الهلال)، وجاز ذلك في (لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ اليَوْمَ) [١]، لأن التثريب ليس بجثة ، وإنما هو مصدر، فحينئذٍ لا يبقى إلا أن تجعل (من أمر الله) خبراً ، ولا صفةً، أو صفةً ولا خبرَ، و (اليوم) مُلغى، والعامل فيه (من أمر الله)أي : لا عاصمَ يعصمهم من أمر الله اليومَ، ولا يجوز تعليقه بـ(عاصم) لما ذكرنا في (لا تثريبَ)، وذكر بعضهم[٢] أن الإخبار بالظرف الزماني – ههنا – جائز بخلاف (الهلال الليلة) ، ولعل السبب في هذا أن (لا) النافية لما دخلت على (عاصم)، فكأنه صار في تأويل انتفاءِ عاصمٍ، فخرج عن كونه جثةً، فأجيز الإخبارُ عنه بالظرف الزماني كما في المصدر، وعلى هذا تجرى فيه الأوجه الثمانية المذكورة، فتفطن لهذه المسألة، فإنها من غرائب المسائل) [٣] .

---

١ – من الآية (٩٢) سورة يوسف .

٢ – نقل ابو حيان جواز وقوع (اليوم) خبراً عن الحَوْفى ، وابن عطيَّة ، ونقلَ ردَّ العُكبري عليهما حيث قال في البحر المحيط ١ / ١٥٩ : (وَأَجَازَ الْحَوْفِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةَ أَنْ يَكُونَ الْيَوْمَ خَبَرًا لِقَوْلِهِ: لَا عَاصِمَ. قَالَ الْحَوْفِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْيَوْمَ خَبَرًا وَيَتَعَلَّقَ بِمَعْنَى الِاسْتِقْرَارِ، وَتَكُونَ مِنْ مُتَعَلِّقَةً بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْيَوْمَ. وقال ابن عطية: واليوم ظَرْفٌ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: مِنْ أَمْرِ اللَّهِ، أَوْ بِالْخَبَرِ الَّذِي تَقْدِيرُهُ: كَائِنٌ الْيَوْمَ انْتَهَى. وَرَدَّ ذَلِكَ أَبُو الْبَقَاءِ فَقَالَ: فَأَمَّا خَبَرُ لَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْيَوْمَ، لِأَنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الْجُثَّةِ، بَلِ الْخَبَرُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ، وَالْيَوْمُ مَعْمُولٌ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) ، وأجاز الحوفى وقوع (اليوم) نعتا أيضاً نقله عنه ابو حيان حيث قال في البحر ١٥٩/١ : (وَقَالَ الحوفى: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْيَوْمَ نَعْتًا لِعَاصِمَ وَمِنْ الْخَبَرَ انْتَهَى. وَيُرَدُّ بِمَا رَدَّ بِهِ أَبُو الْبَقَاءِ مِنْ أَنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ لَا يَكُونُ نَعْتًا لِلْجُثَثِ، كَمَا لا يكون خبرا).

٣ – هذه المسألة من أجَلِّ المسائل التي استقصاها المؤلف ، ولم يترك فيها شاردة ، ولا واردة إلا ذكرها ، وفصَّلها ، وبيَّنها تبياناً ، فعليه من الله سحائب الرحمات .

الخاتمة

الحمدُ للهِ على جليلِ آلائهِ ونعمهِ، وشكراً لربِّي على عظيمِ جودهِ وكرمهِ ، والصلاةُ والسلام على أكرم النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد

فبعون الله وتوفيقه، قد فرغتُ من جمع وتحقيق فوائد الأسفراييني في كتابه (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة)، وقمتُ بالعليق عليها ما دعت الحاجةُ إلى ذلك ، وأستطيعُ أنْ أُجْمِلَ أهمَّ النتائج التي توصلتُ إليها من خلال البحث والدراسة فيما يأتي :

١-بلغتْ فوائدُ الأسفراييني في كتابه (فاتحة الإعراب) ستَ عشرةَ فائدةً جميعُها فوائدُ نحويةٌ .

٢-كشفَ البحثُ عن شخصية، وبيئة الأسفراييني العلمية ، فقد كان هو، وأبوه، وجده من العلماء الراسخين في العلم، وخصوصاً علم النحو، ولم يكن لهم حظٌ مع المهتمين بتراجم العلماء، فلم يذكرهم أحدٌ قبل صاحب (بغية الوعاة) .

٣-أظهرَ البحثُ قيمة، وأهمية كتاب (فاتحة الإعراب)، فهو موسوعة شاملة لمعظم أبواب النحو العربي .

٤- بيانُ قدرةِ الأسفراييني الفائقةِ على ربْطِ القواعد النَّحوية بإعراب كلمات فاتحة الكتاب حيث استطاع أن يشرحَ معظم أبواب النحو من خلال إعراب فاتحة الكتاب .

٥- كشفَ البحثُ عن مذهب الأسفراييني النحوي – من خلال فوائده –، وأنه كان يتبع المذهب البغدادي مع نزعته للمذهب البصريّ كثيراً .

٦- أبانَ البحثُ عن تَنَوُّعِ، وتَعَدُّدِ مصادرَ الأسفراييني التي اعتمد عليها في فوائده ، فمنها مصادر نحوية، ومنها مصادر بلاغية، ومنها مصادر تفسيرية ، وإن لم يكن يصرح بأكثرها .

٧- كشفَ البحثُ عن كثرة نُقُولِ الأسفراييني - في فوائده - عن كتابي (المفصل) للزمخشري ، و(الإنصاف) للأنباري دون عزو إليهما[١] .

٨- كشفَ البحثُ عن تَبَنِّي الأسفراييني آراءَ الأنباريِّ في (الإنصاف) للرد على مذهب الكوفيين [٢] .

١٠-صَحَّحَ البحثُ ما وقع فيه محققُ الكتاب، وغيره من أصحاب كتب التراجم من ضبطهم اسم المؤلف (الإسفراييني) بكسر همزة الألف، وبَيَّنَ أنَّ الصحيحَ ضَبْطُهُ بالهمزة المفتوحة على الألف (الأَسْفَرايِينى) نسبة إلى (أَسْفرِيين) كما في معجم البلدان .

١١-أكملَ البحثُ ما أهملهُ الأسفراييني من فروقٍ بين (إن)، و(إذا) [٣]، وبين (البدل)، و (عطف البيان)[٤]، و ما أهملهُ من أوجهِ أتِّفاقٍ، أو اختلاف] بين (الحال)، و (التمييز) [٥] ، وما أهملهُ من معانٍ (لـ (الواو)[٦]، وما أهملهُ من شروطِ نيابةِ المصدرِ عن الفاعل[٧] .

١٢- نِسْبَةُ جميع الآراء التي نقلها الأسفراييني في فوائده إلى مصادرها الأصيلة - سواء أنسبها المؤلف أم ينسبها ، مع تخريج الآياتِ، و القراءات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال العربية، والأبيات الشعرية التي وردت في الفوائد من الكتب التي تُعْنَى بها .

١٣-أظهرَ البحثُ أن مجيء (لمَّا) بمعنى (إلَّا) لُغَةٌ لبنى هُذَيْل[٨].

---

١ - يُنظر : الفائدة السادسة ، والثامنة ، والعاشرة ، والثانية عشرة ، والثالثة عشرة ، والخامسة عشرة .
٢ - ينظر : الفائدة الثالثة عشرة .
٣ - ينظر : الفائدة الثانية .
٤ - ينظر : الفائدة العاشرة .
٥ - ينظر : الفائدة الرابعة .
٦ - ينظر : الفائدة السادسة .
٧ - ينظر : الفائدة التاسعة .
٨ - ينظر : الفائدة الحادية عشرة .

١٤- صوَّبَ البحثُ ما نسبه الأسفراييني للسكاكى فقط من مجيء (أيْ) حرف عطف ، وبيَّنَ أنَّ ذلك مذهب كوفي تبعهم فيه السكاكى [١] .

١٥-بيانُ تَمَكُّنِ الأسفراييني من علم النحو حيث ذكر ثمانيةَ أوجهٍ إعرابية] جائزةٍ في قوله تعالى : (لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ۖ)[٢] لم يذكرها أحد قبله من العلماء – فيما أعلم –، وأقصى ما ذكره العلماء فيها أربعة أوجه[٣] .

هذا جهدي، والحمدُ للهِ أولاً وآخراً، والله من وراء القصدِ، وهو الهادي إلى سبيل الرشادِ .

وصَلَى اللهُ وسَلَّمَ وباركَ على سيدِنا محمدٍ، وعلى آلهِ وصحبهِ وسلَّمَ .

---

١ – ينظر : الفائدة السابعة .

٢ – من الآية (٩٢) سورة يوسف .

٣ – ينظر : الفائدة السادسة عشرة .

فهرس المصادر والمراجع

م	اسم المصدر أو المرجع
١-	القرآن الكريم .
٢-	إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد الدمياطي الشهير بـ(البناء) تحقيق / أنس مهرة طبعة دار الكتب العلمية – لبنان الطبعة الثالثة ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
٣-	ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي تحقيق د / رجب عثمان محمد ومراجعة د / رمضان عبد التواب مطبعة المدني – نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .
٤-	الأزهية في علم الحروف للهروي تحقيق / عبد المعين الملوحي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
٥-	الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي تحقيق / طه سعد مطبعة الكليات الأزهرية بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .
٦-	الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د / عبد الحسين الفتلى طبعة مؤ سسة الرسالة لبنان / بيروت الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
٧-	إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيي الدين الدرويش طبعة دار اليمامة، و دار ابن كثير دمشق الطبعة السابعة ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .
٨-	الأعلام لخير الدين الزركلي طبعة دار العلم للملايين – بيروت الطبعة العاشرة ١٩٩٢ م .
٩-	أمالى ابن الشجري تحقيق د / محمود محمد الطناحى مطبعة المدني – نشر الخانجى الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
١٠-	الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد طبعة المكتبة العصرية – صيدا ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

١١-	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد طبعة المكتبة العصرية – صيدا ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .
١٢-	البحر المحيط لأبى حيان الأندلسي – بعناية / عرفات العشا حسونة، وزهير جعيد، ومراجعة / صدقي محمد جميل طبعة دار الفكر ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .
١٣-	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي تحقبق / محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة المكتبة العصرية –صيدا / بيروت ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .
١٤-	البيان في غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنبارى تحقيق د / طه عبد المجيد طه طبعة دار الكتاب العربي – القاهرة ١٣٦٩ هـ – ١٩٤٩ م .
١٥-	تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ترجمة د / رمضان عبد التواب طبعة دار المعارف – مصر ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٥ م .
١٦-	تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة الدينوري تحقيق / إبراهيم شمس الدين طبعة دار الكتب العلمية بيروت / لبنان بدون تاريخ .
١٧-	تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمرى مطبوع بهامش كتاب سيبويه طبعة بولاق – الطبعة الأولى ١٣١٧ هـ – ١٨٩٧ م .
١٨-	تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري تحقيق د / عباس مصطفى الصالحي طبعة دار الكتاب العربي بيروت / لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
١٩-	التخمير فو شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين طبعة دار الغرب الإسلامي – بيروت ١٩٩٠م.

٢٠-	التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبى حيان الأندلسي تحقيق د / حسن هنداوي طبعة دار القلم – دمشق الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .
٢١-	التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري طبعة دار إحياء الكتب العربية – الحلبى.
٢٢-	التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسي تحقيق د / عوض بن حمد الفوزى طبعة مطبعة الأمانة – القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .
٢٣-	التفاحة في النحو لأبى جعفر النحاس تحقيق / كوركيس عوَّاد مطبعة العاني – بغداد ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م .
٢٤-	تفسير القرآن العظيم لابن أبى حاتم تحقيق / أسعد محمد الطيب – نشر مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية الطبعة الثالثة ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .
٢٥-	جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري تحقيق / أحمد محمد شاكر – نشر مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .
٢٦-	جامع التواريخ – تاريخ المغول – لرشيد الدين فضل الله الهمذاني ترجمه إلى العربية د / محمد صادق نشأت، وآخرين، وراجعه د / يحيى الخشاب طبعة دار الكتب العربية – الحلبى .
٢٧-	جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير للسيوطي تحقيق / مختار إبراهيم الهائج، وآخرين – نشر المكتبة الأزهرية بالقاهرة الطبعة الثانية ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .
٢٨-	الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق د / فخر الدين قباوة طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الخامسة ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.

٢٩-	الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د / فخر الدين قباوة ، و أ / محمد نديم فاضل طبعة دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .
٣٠-	حجة القراءات لأبو زرعة بن زنجلة تحقيق / سعيد الأفغاني طبعة دار الرسالة – بيروت ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .
٣١-	الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسي تحقيق / بدر الدين قهوجي، وبشير جويجانى، ومراجعة / عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق – نشر دار المأمون للتراث دمشق / بيروت الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .
٣٢-	الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية للسيد على خان المدني الشيرازي تحقبق / السيد أبو الفضل سجادي طبعة مركز تحقيق كمبيوتري، و روح الأمين – ايران – منشورات ذوى القربى الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ – ٢٠١١ م .
٣٣-	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي تحقيق / عبد السلام محمد هارون مطبعة المدني – نشر الخانجى القاهرة الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ –١٩٨٩ م .
٣٤-	الخصائص لابن جنى تحقيق / محمد على النجار طبعة الهيئة العامة المصرية للكتاب الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
٣٥-	الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي تحقيق د / عبد العال سالم مكرم طبعة دار البحوث العلمية – الكويت الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
٣٦-	الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى تحقيق د / أحمد محمد الخرَّاط طبعة دار القلم – دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

٣٧-	ديوان امرؤ القيس تحقيق / جنا الفاخوري طبعة دار الجيل – بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ .
٣٨-	ديوان جران العود النميري برواية السكرى طبعة دار الكتب المصرية ١٣٥٠ هـ .
٣٩-	ديوان جميل بثينة طبعة دار صادر – بيروت .
٤٠-	ديوان رؤبة بن العجاج تحقيق / وليم بن الورد طبعة دار الآفاق المحمدية – بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .
٤١-	ديوان زهير بن أبى سلمى صنعه / الأعلم الشنتمرى تحقيق د / فخر الدين قباوة مؤ سسة الرسالة – بيروت ١٤٠٠ م .
٤٢-	ديوان العجاج رواية وشرح / الأصمعي تحقيق د / عزة حسن طبعة دار الشرق العربي – بيروت / لبنان ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.
٤٣-	ديوان عمرو بن معديكرب تحقيق / مطاوع الطرابيشى طبعة مجمع اللغة العربية – دمشق ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ .
٤٤-	ديوان المرار بن سعيد الفقعسى مطبوع ضمن كتاب (شعراء أمويون) تحقيق / نورى حمودى القيسي طبعة عالم الكتب / بيروت، ومكتبة النهضة العربية / بغداد الطبعة الأولى ١٩٨٥ .
٤٥-	رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقى تحقيق د / أحمد محمد الخرَّاط طبعة مجمع اللغة العربية – دمشق ١٩٩٥ م .
٤٦-	السلوك لمعرفة دول الملوك لتقى الدين المقريزي تحقيق / محمد عبد القادر عطا طبعة دار الكتب العلمية بيروت / لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .
٤٧-	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد مطابع المختار الإسلامية – مكتبة دار التراث الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .

٤٨-	شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي تحقيق / محمد الريح هاشم طبعة دار الجيل – بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م .
٤٩	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك طبعة دار الفكر، ودار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبى بدون تاريخ .
٥٠-	شرح الألفية لابن الناظم تحقيق د / عبد الحميد السيد محمد طبعة دار الجيل – بيروت ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .
٥١-	شرح الإلمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق العيد تحقيق / محمد خلوف العبد الله طبعة دار النوادر – سوريا الطبعة الثانية ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م .
٥٢-	شرح التسهيل لابن مالك تحقيق / عبد الرحمن السيد ، و د / محمد بدوى المختون طبعة هجر الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .
٥٣-	شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق د / عدنان عبد الرحمن الدوري مطبعة العاني – بغداد ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م .
٥٤-	شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد طبعة المكتبة العصرية صيدا / بيروت ١٩٩٢ م .
٥٥-	شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي طبعة دار المأمون للتراث – جامعة أم القرى – السعودية ١٩٨٢ م .
٥٦-	شرح الكافية للرضى تحقيق د / يوسف حسن عمر – مطابع الشروق/ بيروت– منشورات جامعة قاريونس / ليبيا ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م .
٥٧-	شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافي مخطوط بدار الكتب رقم (١٣٧) نحو .

٥٨-	شرح المفصل لابن يعيش طبعة عالم الكتب – بيروت .
٥٩-	شرح هاشميات الكميت للقيسي تحقيق د / داود سلوم، و د / نورى القيسي طبعة – بيروت ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
٦٠-	الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحي بن جمزة العلوى الملقب بالمؤيد بالله – نشر المكتبة العصرية / بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م .
٦١-	عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد مطبوع في حاشية كتاب أوضح المسالك لابن هشام طبعة المكتبة العصرية / بيروت ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .
٦٢-	علل النحو لأبى الحسن الوراق تحقيق د / محمود الدرويش طبعة الرياض ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .
٦٣-	العين للخليل بن أحمد تحقيق د / مهدى المخزومي ، و د / إبراهيم السامرائي طبعة دار الرشيد – وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ١٩٨٠ م .
٦٤-	القاموس المحيط للفيروزآبادى طبعة دار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩١م
٦٥-	الكافية في النجو لابن الحاجب تحقيق د / صالح عبد العظيم الشاعر – نشر مكتبة الآداب – القاهرة الطبعة الأولى ٢٠١٠ م .
٦٦-	كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د / شوقي ضيف طبعة دار المعارف – مص الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
٦٧-	الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام محمد هارون طبعة دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
٦٨-	الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري طبعة دار المعرفة – بيروت .

٦٩-	كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة طبعة دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .
٧٠-	لباب الإعراب للأسفرايينى تحقيق د / بهاء الدين عبد الوهاب طبعة الرياض ١٤٠٥ هـ .
٧١-	اللباب في علم الإعراب للأسفرايينى تحقيق د / شوقي المعرى طبعة مكتبة لبنان ناشرون الطبعة الأولى ١٩٩٦ م .
٧٢-	لسان العرب لابن منظور المصري تحقيق / عبد الله على الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي طبعة دار المعارف.
٧٣-	اللغو في كتاب سيبويه أد / سعاد كريدي كنداوى منشور على الشبكة العالمية (الانترنت) .
٧٤-	اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ تحقيق / إبراهيم بن سالم الصاعدى نشر / عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – السعودية الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م .
٧٥-	مجمع الأمثال للميداني تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة دار الجيل – بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
٧٦-	المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى نشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .
٧٧-	مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه طبعة عالم الكتب – بيروت
٧٨-	مختصر المعاني لمسعود بن عمر التفتازاني منشورات دار الفكر الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ١٩٩١ م .
٧٩-	مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفى الدين الحنبلي نشر دار الجيل – بيروت ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م .

-٨٠	المرشد في الدراسات النحوية أ.د / على أحمد طلب مطبعة الأمانة – مصر الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
-٨١	المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن عقيل تحقيق د / محمد كامل بركات طبعة دار الفكر – دمشق ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
-٨٢	مشكل إعراب القران لمكي بن أبى طالب تحقيق د / حاتم صالح الضامن طبعة مؤ سسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
-٨٣	معانى القراءات للأزهري تحقيق / عيد درويش ، و د / عوض الفوزى طبعة دار المعارف – مصر ١٤١٢ هـ ١٩٨٢ م .
-٨٤	معانى القرآن للفراء تحقيق / أحمد يوسف نجاتي، وآخرين طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر .
-٨٥	معانى النحو للدكتور / فاضل صالح السامرائي طبعة دار الفكر للنشر والتوزيع – الأردن الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .
-٨٦	معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد طبعة علم الكتب – بيروت .
-٨٧	معجم البلدان لياقوت الحموي طبعة دار صادر – بيروت الطبعة الثانية ١٩٩٥ م .
-٨٨	معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت / لبنان .
-٨٩	المعجم الوجيز طبعة مجمع اللغة العربية – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – مصر ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .
-٩٠	المعجم الوسيط طبعة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – الطبعة الثالثة.

٩١-	مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق د / مازن المبارك ، ومحمد على حمد ، ومراجعة / سعيد الأفغاني طبعة دار الفكر – بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م .
٩٢-	مفتاح العلوم للسكاكى ضبط وتعليق / نعيم زرزور طبعة دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
٩٣-	المفصل في علم العربية للزمخشري طبعة دار الجيل – بيروت ١٣٢٣ هـ ١٩٠٣ م .
٩٤-	المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني تحقيق أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر طبعة دار السلام – القاهرة الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م .
٩٥-	المقتضب لأبى العباس المبرد تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة طبعة المجلس لأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م .
٩٦-	شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ تحقيق / خالد عبد الكريم طبعة المطبعة العصرية – الكويت الطبعة الأولى ١٩٧٧ .
٩٧-	المقرب لابن عصفور تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود، و على محمد معوض طبعة دار الكتب العلمية بيروت / لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .
٩٨-	نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ / محمد الطنطاوي طبعة دار المنار – القاهرة ١٩٩١ م
٩٩-	هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي طبعة دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .
١٠٠-	همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق/ أحمد شمس الدين طبعة دار الكتب العلمية بيروت/ لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ م .

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	الملخص .	٩٩٨٣
٢-	Abstract .	٩٩٨٥
٣-	المقدمة .	٩٩٨٧
٤-	المبحث الأول : تاج الدين الأسفراييني (حياته وآثاره) .	٩٩٩٠
٥-	المبحث الثاني : كتاب (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة) أهميته، ومنهج المؤلف فيه .	٩٩٩٦
٦-	المبحث الثالث : الفوائد : معناها، ومصدرها، ومنهج المؤلف في عرضها .	١٠٠٠٠
٧-	المبحث الرابع : فوائد تاج الدين الأسفرييني جمعاً، وتحقيقاً، وتعليقاً .	١٠٠٠٣
٨-	الفائدة الأولى : العطف على التوهم .	١٠٠٠٣
٩-	الفائدة الثانية : الفرق بين (إنَّ) وإذا الشرطيتين .	١٠٠٠٥
١٠-	الفائدة الثالثة: العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر .	١٠٠٠٧
١١-	الفائدة الرابعة : في الفصل بين الحال والتمييز .	١٠٠٠٨
١٢-	الفائدة الخامسة : أسماء المصطلحات الآتية عند البغداديين : (الحال – التمييز – الفصل – المبتدأ والخبر – الجر – حروف الجر) .	١٠٠١٠
١٣-	الفائدة السادسة : في معانى الواو .	١٠٠١١
١٤-	الفائدة السابعة : استعمال (أي) حرف عطف .	١٠٠١٦
١٥-	الفائدة الثامنة : الفرق بين الفعل المتعدي، وغير المتعدي .	١٠٠١٧

١٦-	الفائدة التاسعة : بناء الفعل للمفعول به .	١٠٠١٩
١٧-	الفائدة العاشرة : في الفرق بين البدل، وعطف البيان .	١٠٠٢٣
١٨-	الفائدة الحادية عشرة : في وقوع (لمَّا) موقع (إلَّا) .	١٠٠٢٦
١٩-	الفائدة الثانية عشرة : في حذف المستثنى .	١٠٠٢٧
٢٠-	الفائدة الثالثة عشرة : في تقديم حروف الاستثناء .	١٠٠٢٩
٢١-	الفائدة الرابعة عشرة : في استعمال (إلَّا) بمعنى (الواو).	١٠٠٣١
٢٢-	الفائدة الخامسة عشرة : في بناء (غير) .	١٠٠٣٤
٢٣-	الفائدة السادسة عشرة : الأوجه الإعرابية الجائزة في قوله تعالى : (قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَۖ).	١٠٠٣٦
٢٤-	الخاتمة :	١٠٠٤٠
٢٥-	فهرس المصادر والمراجع .	١٠٠٤٣
٢٦-	فهرس الموضوعات .	١٠٠٥٣